

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة يوم الاثنين ١٩ محرم ١٣٩٤ هـ. الموافق ١١ شباط ١٩٧٤م .

العدد (٣) الجلد (١٩)

جدول الأعمال

مجلس الأعيان

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يـوم الاثنين الواقع في ١١/٢/ ١٩٧٤ برئاسة دولـة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة السيد خليل عصفور .

وتغيب معتذراً حضرات الاعيـان المحترمين : السادة : حسن الكاتب،عبد الرحيم الشريف ،انطون عطا الله ، وديـع دعمس ، محمد المحمود ارشيد ، حافظ الحمدالله . فؤاد عبدالهادي .

وحضر من الحكومة : –

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع دولة السيد زيد الرفاعي

وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبحي امين عمرو .

وزير المالية معالي السيد ذوقان الهنداوي .

وزير الثقافة والاعلام معالي السيد عدنان ابو عوده.

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي السيد فؤاد قاقيش .

وزير الاقتصاد الوطني معالي السيد عمر النابلسي.

وزير العدل معالي السيد سالم المساعده .

وزير السياحة والآثار معالي السيد غالب بركات

وزير الاشغال العامة معالي السيد احمد الشوبكي.

وزير التربية والتعليم معالي السيد مضر بدوان.

وزير الصحة معالي الدكتور فؤاد الكيلاني .

وزير الداخلية معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونـة

وزير المواصلات معالي السيد محي الدين الحسيني.

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة معالي السيد طاهر نشأت المصري .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي الدكتور يوسف ذهني.

وزير الزراعة معالي السيد مروان الحمود

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء معالي السيد مروان دودين .

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية سماحة الدكتور الشيخ عبد العزيز الخياط .

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة :

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

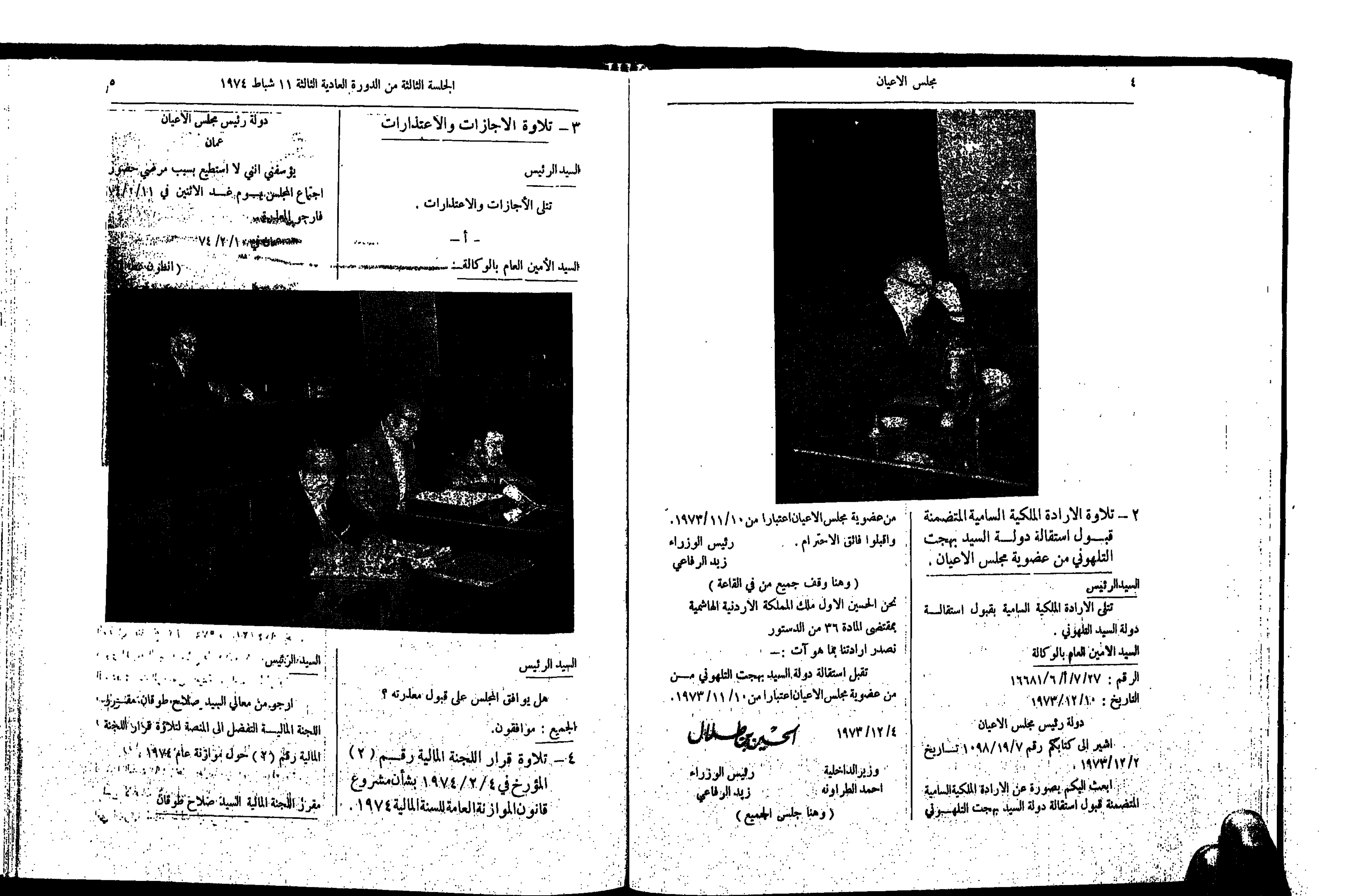
١ – تـلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميـع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوتـه .

هكذا ورد في الأصل



٢ – تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة قبـول استقالة دولـة السيد بهجت التلهوني من عضوية مجلس الاعيان .

السيد الرئيس

تتلى الارادة الملكية السامية بقبول استقالـة دولة السيد التلهوني .

السيد الامين العام بالوكالة

الرقم : ١٦٦٨١/٦/أ/٧/٢٧

التاريخ : ١٩٧٣/١٢/١٠

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتابكم رقم ١٠٩٨/١٩/٧ تـاريخ ١٩٧٣/١٢/٢ .

ابعث اليكم بصورة عن الارادة الملكية السامية المتضمنة قبول استقالة دولة السيد بهجت التلهـوني من عضوية مجلس الاعيان اعتبارا من ١٩٧٣/١١/١٠ .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

(وهنا وقف جميع من في القاعة)

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة ٣٦ من الدستور
نصدر ارادتنا بما هو آت :ـــ

تقبل استقالة دولة السيد بهجت التلهوني مـن من عضوية مجلس الاعيان اعتبارا من ١٩٧٣/١١/١٠ .

١٩٧٣/١٢/٤ الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

وزير الداخلية
احمد الطراونه

(وهنا جلس الجميع)

٣ – تلاوة الاجازات والاعتذارات

السيد الرئيس

تتلى الأجازات والاعتذارات .

– أ –

السيد الأمين العام بالوكالة

دولة رئيس مجلس الأعيان
عمان

يؤسفني انني لا استطيع بسبب مرضي حضور اجتماع المجلس يـوم غـد الاثنين في ٧٤/٢/١١ فارجو المعذرة .

[illegible] ٧٤/٢/١٠

(انطون عطاالله)

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قبول معذرته ؟

الجميع : موافقون.

٤ – تلاوة قرار اللجنة المالية رقـم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٤ بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ .

السيد الرئيس

ارجو من معالي السيد صلاح طوقان مقرر اللجنة الماليـة التفضل الى المنصة لتلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٢) حول موازنة عام ١٩٧٤ .

مقرر اللجنة المالية السيد صلاح طوقان

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٤

بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ٢/٢/٩٧٤ و ٤/٢/٩٧٤ بحضور مقرر اللجنة السيد صلاح طوقان وكل من الاعضاء السادة : عبد الرحمن خليفة ، احمد الطراونة ، صالح المعشر ، مصطفى دودين ، احمد الخليل ومدير الموازنة العامة .

ونظرت في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ المحال عليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان كما اطلعت اللجنة على الدراسة الوافية التي اجرتها اللجنة المالية لمجلس النواب الموقر وعلى خطاب السيد وزير المالية وعلى التوصيات الواردة بقرار اللجنة المالية لمجلس النواب الموقر . ويبدو من اجوبة السيد رئيس الوزراء في مجلس النواب ان الحكومة جادة في الاخذ بهذه التواصي .

وترجو اللجنة أن تضع امام مجلس الاعيان الكريم الملاحظات التالية :

(١) تقدر اللجنة الحكومة التي بعد سنوات كثيرة من التخلف عن تقديم الموازنة في موعدها الدستوري ، استطاعت ان تقدم الموازنة الى مجلس الامة في الموعد المناسب مما يشير الى تحسن الادارة المالية والوضع المالي .

(٢) تقدر اللجنة كافة الظروف السياسية والاقتصادية التي ما زال الاردن يعاني من قساوتها وغموضها . ولهذا فليس من المطلوب ان تناقش الموازنة على اساس من الواقع فقط اذ لا بد للحكومة من ان لا تستسلم للمصاعب لتظل مسيرة هذا البلد الصامد نحو مستقبل افضل ويظل الاردن يعالج مسؤولياته بقوة وحزم .

(٣) لقد استطاع الاردن بقيادته الحكيمة ان يكسب الاصدقاء الذين ينظرون الى الاردن بامكاناته المحدودة وظروفه الصعبة نظرة اعجاب وتقدير فهو يتقدم ويزدهر بالرغم من كل ظروفه مما جعلهم يساندونه ويقدمون له العون وسيظل الاردن ساحة خصبة لنمو التعاون الدولي ومن المبهج حقاً ان توضع الخطة الثلاثية باشراف وتوجيه جلالة الملك وسمو ولي عهده وتسير عملية التنفيذ سيراً يدعو للتقدير والاعجاب ومن الواجب ان يساهم كل مواطن في حمل المسؤولية بامانة وشرف فيتم انجاز الخطة في المواعيد المحدودة .

وبهذه المناسبة فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالاعراب عن شكره وامتنانه للدول الشقيقة والصديقة التي ساهمت مع الاردن للاستمرار في مسيرته الخيرة نحو مستقبل اسعد لكل المواطنين وليساهم الاردن بقوة في خدمة الوطن العربي وخدمة الانسانية .

(٤) ترى اللجنة ان تقدير الواردات من رسوم التسجيل ومن الارباح الرأسمالية تقديراً ينافي الواقع إذا ما استمر العمل بالقانون المؤقت رقم(٥٧) لسنة ٩٧٣ قانون ضريبة الارباح الرأسمالية بصيغته الحالية اذ ان هذا القانون أثر سلبيا على حجم المعاملات المتعلقة بالاموال غير المنقولة كما اثبتت ذلك الارقام الحقيقية لهذا المصدر من الدخل اذ هبطت بنسبة كبيرة ، كما ان لهذا القانون اثر بالغ سلبي على جميع النشاطات الاقتصادية إذ ان توقف بيوع الاراضي انتج حتما توقفا في النواحي الاخرى :

(٥) كان على الحكومة ان تضع مخصصات كافية لتقوم بالتزاماتها تجاه المالكين الذين استملكت اراضيهم وبالوقت ذاته كان عليها ان تنشط في تحصيل ديونها من الاشخاص الذين ملكتهم وحدات زراعية في مناطق الاغوار اذ ليس من الانصاف ان تستملك ارض مواطن دون دفع التعويض لتعطى الى مواطن آخر دون ان يدفع الثمن .

(٦) ترى اللجنة ان الحكومة اذا لجأت الى اعفاء المكلفين من التزاماتهم المالية التي لم يتم تحصيلها بنسبة معقولة ومن الغرامات اذا دفعوا تلك الالتزامات خلال فترة معينة فان ذلك سيسهل تحصيل مطلوبات الحكومة من المواطنين وقد اتبعت مثل هذا الاجراء دول كثيرة .

(٧) ان الاعلام الاردني الذي تنفق عليه الدولة مبالغ كبيرة يهتم بالأحداث القريبة والبعيدة أكثر من اهتمامه بشؤون البلد وقضاياه وهي قضايا مصيرية وعلى جانب كبير من الاهمية ، فالاعلام لم يعالج بصورة كافية القضايا الاقتصادية أو السياسية وهناك أسئلة كثيرة يحتاج المواطن الى ايضاحها وانارة الطريق أمامه ليتفهمها ويعيها .

ان اللجنة لتدعو المجلس الكريم الى لفت نظر المسؤولين الى هذا المجال المهم ليحظى بالاهتمام التي تستوجبه المرحلة التي نعيشها ويعيشها عالمنا العربي اليوم .

(٨) ان الرقابة على الانفاق ليست على درجة كافية من الاحكام كما ان سلطة القانون تقصر أحياناً أن تنال الذين يسيئون للمصلحة العامة سواء كانوا من الموظفين أو المواطنين ولن تستقيم الامور دون أن يعرف كل واحد ان سلطان القانون لن ينجو منه أي واحد ولأي اعتبار .

(٩) ان الاهتمام البالغ بتطوير القوات المسلحة الباسلة وتحديثها أمر ينبغي أن تكون له الأفضلية على أي اعتبار اذ انهـا درع الوطن وموضـع فخره واعتزازه ولن يتم أي شيء بنجاح اذا لم تكن الدولة قوية بجيشها وقواهـا الأمنية ليطمئن كل مواطن ، وليسود القانون ، وتعزز كل قوى الخير ، ونحن اذ نحي تلك القوات النبيلة وجلالة قائدها الأعلى نرجو الله أن يحقق لأمتنا النصر والعزة .

(١٠) أن عودة الأراضي المحتلة ورفع الاحتلال عن اخوانـنا المواطنين هو الهـدف الأسمى لكل الجهود التي تبذلها جميعاً وما لم يتحقق هذا الهدف فسيظل الوطن جريحاً ينزف دمـاً يضعف البنية كلها مهما بذلنـا من جهد وتلوح في الأفق تباشير اليوم الخالد يوم يلتقي المواطنون في العيد الأكبر عيد زوال الاحتلال الى الأبد .

وبالنسبة لجميع الظروف التي رافقت وضـع الموازنة فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على مشروع قانون الموازنـة العـامة للسنة المالية ١٩٧٤ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

وبالختام فاننا نضرع الى العلي القدير أن يأخذ بيد هـذا البلد بقيادة مليكه العظيم الى ما فيـه خير المواطنين جميعاً .

والله ولي التوفيق .

اللجنة المالية

٥ - مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة الماليـة ١٩٧٤

السيد الرئيس

أرجو ممن يرغب من حضرات الأعيان المحترمين وسجيل اسمه لدى الامين العام .

(فسجلت أسماء حضرات الأعيـان المحترمين المبين أسماؤهم تالياً ورفعت الدولة رئيس مجلس الأعيان وهم : —

١ — معالي السيد وليد صلاح .
٢ — معالي السيد وصفي ميرزا .
٣ — عطوفة السيد عبد الله الزريقات .
٤ — عطوفة السيد كامل الشريف) .

— أ —

السيد الرئيس

الكلمة الاولى لمعالي السيد وليد صلاح فليتفضل.

السيد صلاح

سيدي الرئيس — حضرات الأعيان

عندما اختارني جلالة الملك المعظم مع زملائي عيناً في مجلس الأعيان أقسمنا اليمين التـالي ، عملا باحكام المادة الثالثة من النظام الداخلي لمجلس الأعيان :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصـاً للملك والوطن وأن أحافظ على الدستور وأن أحترم الأمة وأقوم بالواجبات الموكولة الي حق القيام » .

والاخلاص لجلالة الملك والمحافظة على الدستور وخدمة الأمة لا تتحقق الا اذا نقلنا بأمانـة مطالب الشعب وأحاسيسه وشكاويـه الى السلطة التنفيذيـة ووجهناها توجيهاً بناء الى السبل التي تؤدي الى ازالة هذه الشكاوى والى تنفيذ مطالب المواطن الحقة ورسمنا الطريق الذي يؤدي الى وحدة الأسرة الأردنية والى اعـلاء شأن الوطن وعزته وساهمنا بكل جهودنـا وطاقاتنا في تحقيق ذلك .

ولما كنا نمر الآن بأهم مرحلة من مراحل مستقبل الشعب الأردني في ضفتيه ولواجه مؤامرات تهدف



الى القضاء على هذه الوحـدة فقد ازدادت واجباتنا ومسؤولياتنا في قول كلمة الحق والصواب .

وتنفيذاً للمسؤولية التي قبلت بتحملها ولما كانت الموازنـة ترجمة لسياسة الحكومة فاني سأبدي بعض ملاحظاتي حول عـدد من القضايا الرئيسية السياسية واني اذ أفعل ذلك لن أتعرض لأرقام الموازنة الأمر الذي أتركه لأولئك الزمـلاء الذين يفوقوني خبرة وعلماً بالامور المالية والاقتصادية .

أ — الا انه لا بد من الاشارة الى ان الحكومة مشكورة قدمت الموازنة في الوقت المحدد دون تأخير وانها تهدف منها والى توفير أسباب القوة والمنعة تدريباً وتسليحاً ادامة وتجهيزاً للقوات الأردنية المسلحة درع هذا الوطن وأمـل هذه الأمـة في حمل الرسالـة واسترجاع ما اغتصب من الأرض .

ب — تلبية مطالب دفوعات ما يختص بعـام ١٩٧٤ من اهداف خطة التنمية الثلاثيـة الى آخر ما جاء في مطلع خطاب الموازنة .

واني اشـارك الحكومة بالاشـادة بالمواقف الايجابية لبعض الدول العربية الشقيقة وفي مقدمتهـا المملكـة العربية السعودية والكويت والامـارات العربية المتحدة وغيرها التي تمثلت في دعـم صمود هذا البلد وتمكينه من مواجهة مسؤولياته الكبـار .

ولا بد ان نسجل هنا :

أ) ان الحكومـة بذلت جهوداً مشكـورة مثمرة في تحقيق التقارب العربي وان كنـا نطالب بمزيد من التقارب والتفاهم والتنسيق بين هذا الوطن والدول العربية الشقيقة .

ب) الاعتزاز بموقف الجيش الاردني الباسل في معارك الشرف بحرب رمضان وفي وقفته الباسلة مع اشقاء من الجيوش العربية على ارض سوريـا

الحبيبة ، وكلنا امل ان يتكامل تسليح الجيش الاردني وتسد جميع حاجـاته حتى يستطيع ان يشترك مـع اشقائه من الجيوش العربية في خوض المعركـة اذا ما فشلت مباحثات السـلام وانا واثق ان الامنيـة الكبرى لهذا الجيش الباسل اذا ما وقعت الواقعة هي ان يدخل مدينة القدس الشريف فاتحا ويحرر ارض فلسطين العزيزة ويساهم مع القوات العربية الاخرى في استعادة كرامة العرب وعزتهم .

ج) ان وحدة الضفتين هي امر واقع لا جدال فيه وان الاسرة الاردنية اسرة واحدة وهذه حقائق نؤمن بها كما نؤمن بوجودها ونحن طلاب وحـدة لا طلاب انفصال ونحن نهـدف نحو وحدة اشمـل واعـم واذا كانت هنـاك اخطـاء ارتكبت في الماضي او كان للمواطن شكـاوى مستعصية لم تزل قائمة فـان كل ذلك لا يبرر التفكير بالانفصـال ، فالاخطاء وقتية يمكن اصلاحها اما الوحدة فأبديـة وخـالدة . ان ما يشتكي منه ابن الضفة الغربيـة لا يختلف عما يشتكي منه جمهرة ابناء الضفة الشرقية من المملكة كما ان مصالح الطرفين ومطالبهما واحدة متشابكة التحمت بالعمل والنسب والتضحيـة والالم والامل ، ولعل اول واهم ما يتمناه المواطن في سائر ارجاء المملكة هو تحسين اسلوب الحكم والعمل على اصلاحه وتصحيحه .

ان قوة الاردن وقدرته على مجابهة الاخطـار والمؤامرات تعتمد على ركيزتين اساسيتين :

أ ـ صهر الشعب الاردني في وحدة وطنيـة متماسكة تقوم على اساس المساواة ويدعمهـا التنظيم والتنسيق والمنعة والقـوة امام الاخطار ودسـائس المغرضين على ان تتسم الصلة بين المواطن والحاكـم بالشعـور بالمسؤولية دون ان تكون هنـاك هوة تفصل بينهـما .

ب ـ اقامة علاقات وروابط مع الشقيقـات العربيات بقلب مفتوح على ان تبنى على الصراحـة التامـة ما دام ان الهدف واحد والمصير واحـد .

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف والوصول الى الغاية المنشودة لا بد من :ـ

أ ـ الحشد السياسي .

ب ـ التعرف على شكاوى المواطن ومطالبه.

ج ـ العمـل على ازالة شكاوى المواطـن وتحقيق مطالبه .

ان اول ما نرى ضرورة التمسك به هـو ان تكون الحكومة ـ اية حكومة ـ كالبنيان المرصوص فاذا اختل فيها عضو تداعت بقية الاعضاء مهمـا كان لدى البعض الآخر من كفاءات وقـدرات .

حاضرنا يتطلب حشدا سياسيا من ممثلي الاسرة الاردنية في ضفتي المملكة وان تسود صلة وثيقـة بين الشعب والحكومة وان يتحـرك كل وزير في وزارته ليتصل بالمؤسسات والافراد للوقـوف على آرائهم ومطالبهم ويستجيب للمطالب الحقة ويزيـل للشكاوى . والاردن وان قلت موارده الطبيعيـة فانه يتمتع بثروة هائلة تتكون من رجالات الفكـر والعلم في جميع الميادين ومن المؤسف ان هذه القـوة البشرية لم تستغل بعد استغلالا كافيا ولا وضعت كلها في اماكنها اللائقة .

وانني اقترح ان يعين في كل حكومة وزيـر دولة من رجالات الفكر الحائز على ثقة الناس يتفرغ للاتصال بالمؤسسات والافراد ويرفع التقارير اللازمة للمسؤولين عن شكـوى المواطن ومطـالبهم بحيث يكون في مقدور المسؤولين معرفة شكـاوى الناس وازالتها واجابة المطالب الحقة لهم.

وباتباع هذا التسهيل تكتسب الحكومة احترام

الشعـب ومحبته وينبثق عنه حكم صالح يرضى عنـه الشعب ويتعاون معه .

ومما يلفت النظر ان عددا لا يستهان به من سفراء المملكة الاردنية الهاشمية ليسوا في مستوى المسؤولية رغم ان الاعباء الملقاة على عاتقهم كبير بصفتهم ممثلي الدولة لدى الدول الاخرى ومن المفروض انهـم وهم يقومون بهذه الصفة قـادرون على ان يؤدوا دورا بعيداً في التقارب والتعاون بين هذا الوطـن والبلاد التي اعتمدوا فيها .

فالسفير مرآة للدولة يعكس هو وزوجتـه انطباعا عنها وهو ممثـل رأس الدولة لدى الدولـة الاخرى وتعامله الدول المعتمد بها بقـدر ما يثبت من موجودية ومقدرة فاذا اكتسب احترام الدولـة المعتمد بها استطاع ان يؤدي خدمات كبيرة لوطنه وعن طريق الاتصال باعلى المسؤولين اما اذا كـان من الطراز الآخر فهو يجد ابواب المسؤولين مقفولة في وجهه وبذلك يصبح مشلولا عن تأدية اي خدمة مذكورة لوطنه ، كما يتعين ان تكـون صلة السفير وموظفيه على علاقات حسنة مع ابناء هذه المملكـة في الدولة المعتمد بها وان يكون على اتصال مستمر بهم يشـدهم الى وطنهم ليسـاهموا في رفع شأنـه واعلاء كلمته .

ان المواطن الاردني يطـالب بأن يكون لهذا البلد سياسة داخلية وخارجية ثابتة مستقرة وان تتولى اموره حكومة تستمر في حمل المسؤولية لمدة طويلة تعطى فيها الفرصة كاملة لتنفيذ برامجها التي ارتضت الحكم على اساسها حكومة تتحلى بالكفاءة والمقدرة وتتولى المبادرة في الشؤون الوطنية والقومية .

ان مجلس الامة يجد نفسه احيانـاً بمعزل عن احداث هامة كثيرة تجري في هـذا الوطن العزيز فيتساءل كما يتساءل المواطن عمـا يجري ويتم فلا يجد جوابا صحيحا لا في الصحف المحليـة ولا في وسائل الأعلام فتنتشر الاشاعات الضارة والتفسيرات البعيدة عن الحقيقة واولى بالحكومة ان تطلع الرأي العام على الأحداث الهامـة كلما تسنى ذلك وان تدعو مجلس الامة وتتبادل معه الرأي ليتسنى لكل منا تنوير الرأي العام والرد على الاشاعات المغرضة وتفنيدها .

وكان مجلس الاعيان في رده على خطـاب العرش قد قرر : ـ

١ ـ ان التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية اساس لسلامة الحكم الديمقراطي والدستوري والشورى هي منطلق ذلك التعاون وركيزتـه الكبرى بمقتضى احكام الدستور وان مجلس الاعيان يدعو الحكومة الى مزيد من الممارسة على هـذا الصعيد حتى يترسخ مفهوم الحـكم الدستوري وتتحقق المشاركـة بين السلطتين لمصلحة الوطن . « ويتعين علي » وانـا في مجال ابداء ملاحظاتي ان اقرر ان ابواب دولة رئيس الحكومة الحالي مفتوحة ولم اقابلـه مرة الا واطلعني مشكورا على كل ما كنت ارغب الاطلاع عليه بكل صراحة وامانة وكان يتقبل كل ملاحظة ومنـاقشة بصدر رحب وقلب متفتح . وانني لواثق ان كثيرا من هذه الحقائق لو اطلع عليهـا الرأي العام لكانت تزيل كثيرا من التساؤلات والتخمينات والاقـاويل وتبعث الطمأنينة والثقة في النفوس .

٢ ـ ان الدستور الاردني نص على حقوق المواطن وواجباتـه فاذا مـا طبقت هذه النصوص تطبيقا سليما فان ذلك يكفل اقامة حياة ديمقراطيـة سليمة في هذا الوطن العزيز يتبـاهى بهـا الجميع والمواطن لا يطـالب بأكثر مـن تطبيق نصوص الدستور تطبيقا سليما نصاً وروحاً واذا ما تحقق ذلك فانه سيؤدي الى مزيد من التضامن والالتحـام بين الاسرة الاردنية وترسيخ وحدة شعبها .

حضرات السادة اعضاء مجلس الاعيان يستمعون الى مناقشة الموازنة

٣ – ان الشعب الاردني يؤمن بحرية الصحافة ويرى ان من واجب كل حكومة تحقيق هذه الحرية وحمايتها واطلاق هذه الحرية ضمن حدود القانون على الصعيد الداخلي وعلى صعيد الصحف العربية الاخرى التي تدخل الاردن ، والفرد الاردني يمكنه ان يعتز بوعيه وثقافته . والمواطن يتشوق الى الاطلاع على الصحف والمجلات العربية التي تصدر في خارج الاردن لانه لا يجد في صحف الاردن سوى القليل والضئيل مما يرغب الاطلاع عليه رغم انه لا ينقصنا اصحاب الاقلام والكتاب والمفكرين لذلك فان تحقيق حرية الصحافة وحمايتها سيؤدي الى تطوير الصحافة في الاردن بحيث ترتفع الى مستوى متطلبات المواطن وتزول بذلك شكوى من الشكاوي المستعصية .

٤ – ان الاعلام الاردني مطلوب منه ان يلعب دوراً كبيراً في توعية الشعب الاردني وشرح جميع القضايا التي تشغل الانسان الاردني باسلوب علمي وواقعي وصريح ولتحقيق ذلك فانني أقترح تأليف مجلس اعلام يضم بعض اساتذة الجامعة الاردنية وبعض الصحفيين والسياسيين وعدداً من المفكرين ذوي الثقافة والاقلام في هذا الوطن العزيز، وارغب ان الاحظ ان الاعلام العربي بما فيه الاعلام الاردني يمكن ان يكون له اثر بعيد في الرأي العام الاسرائيلي اذا ما وجهناه توجيهاً صحيحاً .

فاذا لم يتوفر لدينا العدد الكافي من الذين يتقنون اللغة العبرية توجب علينا ان نأتي بهم من الخارج .

والذين تعمقوا في تفهم الرأي العام الاسرائيلي يعلمون جيدا ان اعلاما عربيا موجها توجيها علميا وصحيحا يمكن ان يلعب دورا فعالاً في التأثير على الرأي العام الاسرائيلي والمساهمة في تحقيق سلام عادل مشرف ويقضي على الاكاذيب التي يحاول حكام اسرائيل ترسيخها في اذهان شعبهم وهي ان

العرب لا يمكن ان يقبلوا باسرائيل دولة في الشرق الاوسط مهما قدمت اسرائيل من تنازلات وان هدف العرب الوحيد الذي لا يتغير ولا يتبدل على حسب زعمهم هو ازالة دولة اسرائيل من الوجود والقضاء على سكانها وان لا حياة لاسرائيل الا ببقائها قوية ومتفوقة بالسلاح على العرب تمارس سياسة العلو والتوسع .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الحكومات المتعاقبة لجأت الى الاكثار من اصدار القوانين المؤقتة دون ان تتوفر في هذه القوانين الشروط المنصوص عنها في المادة ٩٤ من الدستور والتي لم تسمح باصدار مثل هذه القوانين في حالة ما يكون مجلس الامة غير منعقد الا :

١) لاتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير.

٢) او تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل .

ان مثل هذا الاجراء ينطوي على مخالفة صريحة للدستور واعتداء من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وانني لادعو الى التوقف عن اصدار مثل هذه القوانين المؤقتة احتراما لنص الدستور وحفاظا على مبدأ فصل السلطات .

والاحظ ايضاً بان مؤسسات كثيرة انشئت في هذه المملكة لها ادارتها وموازناتها المستقلة التي ليس للحكومة رقابة عليها او سلطان والاستمرار بانشاء مؤسسات كهذه يفقد الحكومة جزءا من سلطانها ويضعف مركزها وينال من هيبتها والحكم السليم يتطلب ان تبقى الحكومة مهيمنة على مختلف اجهزة الدولة ومعظم مؤسساتها هذا الى جانب ما يلاحظه الجميع من خلل وعوج في ممارسة العديد من هذه السلطات .

وبناء عليه فانني اقترح ان تبادر الحكومة وتتقدم بطلب تعديل المادة ٤٥ من الدستور بحذف الفقرة الاخيرة منها التي تنص «او اي تشريع آخر الى اي شخص او هيئة اخرى » وهذه الفقرة تمت اضافتها في ١٩٥٨/٩/١ وذلك كي تضمن الحكومة فرض رقابتها على هذه المؤسسات انطلاقا من كونها صاحبة الولاية الدستورية على كل ما يتصل بالوطن من شؤون .

بالرغم من الدعوة التي وجهت الى الاردن للاشتراك في مؤتمر السلام بجنيف فان الحكومة الاردنية لم تشترك فيه الا بعد ان تم الاتصال والتفاهم بينها وبين الدول الاخرى التي دعيت للمؤتمر تنفيذا لما ورد في خطاب العرش وكان اشتراك الاردن في مؤتمر جنيف على اسس واضحة صريحة لا لبس فيها ولا ابهام :

١) انسحاب اسرائيل الكامل والشامل من كل ارض عربية احتلتها منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧م متمسكة بوحدة الانسحاب .

٢) عدم قبول اي تسوية مجزوءة او منفردة وان التسوية العامة والنهائية يجب ان تكون مع الفريق العربي بشكل موحد اي وحدة الالتزام بين الاطراف العربية المعنية ووحدة الرفض والقبول .

٣) تأمين حقوق الشعب الفلسطيني .

٤) عدم اعتراض الاردن على حضور منظمة التحرير مؤتمر جنيف .

٥) الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بعد تحرير الضفة الغربية والقدس الشريف .

وقد وردت هذه الاسس والالتزامات من قبل الحكومة الاردنية في خطاب العرش ثم في خطاب دولة رئيس الوزراء الذي القاه في جلسة افتتاح

المؤتمر في جنيف وفي عدة تصاريح صدرت عن المسؤولين :

ولما كانت القضية الفسطينية اكثر القضايا تعقيدا واصعبها حلا ويتحمل الاردن والفلسطينيون اعباءها الكبرى فانه لابد من التضامن والتظافر لتأمين ان يكون التفاوض مع العدو من مركز القوة وحتى يتحقق ذلك لابد من :

١) التنسيق الكامل بين دول المجابهةالثلاث.

٢) التنسيق مع ممثلي الشعب الفلسطيني للدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

٣) المزيد من التضامن العربي :

٤)ان تلتزم دول المجابهة بوحدة القضية وعدم السماح بتجزئتها .

٥) وضع برنامج زمني فاذا لم تنجح المفاوضات خلال تلك المدة اعلن فشلها .

٦) المزيد من الاستعداد العسكري واستكمال التسلح لدي جميع دول المجابهة حتى تكون على اتم الاستعداد لخوض معركة التحرير في حالة فشل المفاوضات . وعلى الدول العربية المؤيدة مسؤولية تاريخية وهي تحقيق التنسيق والتعاون والتماسك بين جميع الاطراف المعنية.

ويجب إن لانتجاهل بان رئيسة وزراء العدو تصرح من آن لآخر بان السلام على وشك ان يتحقق ولكن لقول ايضا يجب الاستعداد للحرب ايضا لذلك فان مؤتمر السلام يجب ان لايؤدي الى تقاعس العرب في الاستعداد الكامل للحرب والمعركة في ظني آتية لاريب فيها .

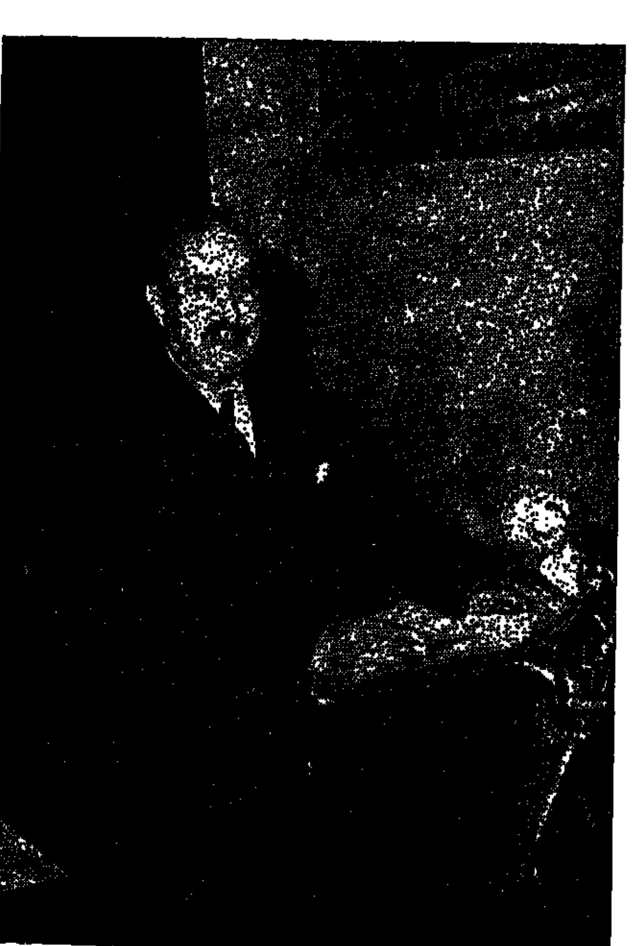
واني اذ اقدر لهذه الحكومة تحركها البناء في هذا الاتجاه فاني اهيب بها العمل على المزيد من التحرك بايفاد الوفود للدول العربية الشقيقة وحملها على المزيد من البذل والجهد فاذاامكن تحقيق مؤتمر قمة مصغر بين دول المجابهة ومنظمة التحرير بمشاركة بعض الدول العربية المؤيدة من اجل توحيد الكلمة والتنسيق والتفاهم بين الاطراف المعنية نكون قد ازلنا عقبات جسيمة تعترض نجاح المفاوضات وحققنا وحدة الجهد والهدف . ومن هو احق من الاردن في هذا التحرك وهو يتحمل العبء الاكبر من القضية واعقدها حلا فالمصلحة العامة وعلى الاخص مصلحة القضية الفلسطينية تتطلب من جميع الاطراف المعنية تناسي الخلافات والعمل يدا واحدة في سبيل استرداد الضفة الغربية وحق الشعب الفلسطيني وتحرير الاراضي المغتصبة . فاذا ماتم ذلك نكون قد قضينا على المناورات والمزيدات التي لايستفيد منها الا العدو كما ان استمرار الخلافات هو اضعاف للقضية واكبر خدمة نقدمها للعدو وهي جريمة لن يغتفرها التاريخ .

واخيرا فاني وقد ابديت ملاحظاتي هذه فقد ابديتها بروح ايجابية وتفكير بناء وهو السبيل الذي ارتئيه في المحافظة على وحدة الاسرة الاردنية في ضفتيها هذه الوحدة التي يعين على كل عربي ان يدافع عنها ويعمل للحفاظ عليها .

ان الامل الكبير معقود على الرائد القائد جلالة الملك المعظم وعلى دولة رئيس الوزراء الشاب الذي اوتي من الذكاء والنشاط ورحابة الصدر والحكمة وبعد النظر وعلى تعاون الاسرة الاردنية لتصل قضيتنا المصيرية الى شاطيء السلامة .

واني على ملء اليقين ان النقاط التي اوردتها اذا ما اخذت بعين الاعتبار لتسهم في الوصول الى هذه الغاية وتحقق الاهداف المنشودة .

والله ولي التوفيق والسلام عليكم.



— ب —

السيد الرئيس

الكلمة لمعالي السيد وصفي ميرزا فليتفضل .

السيد ميرزا

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء المحترمين ،

ان حاجة الامم بمراقبة شؤونها المالية . هي التي اوجبت وجود المجالس النيابية. وضمان هذا المبدأ اي مراقبة الامور المالية للدولة شرط اساسي من اسس الحياة الديمقراطية التي لا غنى عنها لكل امة تنشد الاستقرار السياسي والتقدم والازدهار الاقتصادي . وان اي ادعاء بتحقيق الاستقرار والازدهار خارج اطار الدستور هو باطل لا أساس له من الصحة .

والاردن منذ تأسيسه اختار النظام الديمقراطي اسلوبا للحكم والحياة وفي خلال مسيرته الطويلة وبالرغم من جميع العقبات التي كانت تصادفه تمكن من تحقيق الكثير من الانجازات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية بفضل هذا الاسلوب .

ومن ابرز مظاهر الحكم الديمقراطي التي مارسها الاردن . تنظيم الموازنة فقد اعطى الدستور الصلاحية في وضعها وتنظيمها للحكومة كما اعطى السلطة التشريعية حق مناقشة مواد الموازنة مع صلاحية التخفيض ومن ثم مراقبة تنفيذها من قبل السلطة ، وفي القواعد المتبعة والتي كانت الحكومات تتقيد بها عند تنظيم موازنة الدولة التأكد الى حد ما من وارداتها ومن ثم تحدد النفقات بمقدار اقل من وارداتها او ما يعادلها عند الضرورة .

وان تتضمن الموازنة الخطوط الدقيقة لنفقاتها مع جدول التشكيلات لجهاز الدولة وكل مـــا يتعلق بنفقات الدولة من الرأسمالية والانمائية وهذا الاسلوب في تنظيم الموازنات من احدث النظم والاسس التي تم التعارف عليها لـــدى جميع الامم التي سبقتنا في الحياة النيابية من حيث الدقة في الارقام والصراحة والوضوح في الاعمال .

ولكن منذ مدة والى الآن فان القواعد الصحيحة والسليمة هـــذه قد تغيرت وتبدلت بحجـــة التطور (التكنولوجي) وكانت ترجمة التطور المذكور في صالح الحكومة اكثر بكثير كما هو في صالح الدستور والمصلحة العامة .

وقد اتبعت الحكومات الاسلوب الجديـــد في تنظيم الموازنات عندمـــا تغيرت مصادر المساعدات المالية وضمت بذلك اسلوبين في تنظيم موازنة واحدة وكل اسلوب يعتمد على صلاحية دستورية تختلف عن الثانية . اما اسلوب تلك المصادر فانها تعتمـــد بوضع النفقات العامة بشكل اجمالي وبـــدون ايراد التفصيلات وهـــذا الاسلوب يتفق اتفاقا تامـــا في الموازنات الضخمـــة التي تبلغ آلاف الملايين مـــن الدولارات كمـــا انه يتفق مع السلطة التشريعية لتلك المصادر الذي يتولى امر تخصيص النفقات التفصيلية من قبله ـ اي من قبل المجلس ـ لا من قبل الحكومة. والاختلاف واسع جدا بين اسلوبنا في تنظيم الموازنة الذي كان يتفق مع دستورنا والـــذي ينص صراحة بضرورة الموافقة على الموازنة بعد الاطلاع على جميع التفصيلات الدقيقة للنفقات العامـــة . وبين التنظيم الحالي للموازنة .

والتغيير المذكور اعطت الحكومات الحق بدون اي سند دستوري بعدم عرض جدول التشكيلات مع الموازنة . كمـــا انها اندفعت بتشكيـــل الدوائر والمؤسسات بدون اطلاع المجلس عـــلى موازنة تلك المؤسسات والتي تبلغ الملايين ولا تزال الحكومات في طريقها الى انشاء هذه المؤسسات التي لا تتقيـــد برقابة المجلس ولا تخضع لقانون ديوان المحاسبة وديوان الموظفين .

وهـــذه المؤسسات تذكرنا بأسلوب توزيع الاقطاعيات على اصحاب المقامات والنفوذ في العهود القديمة .

قد يمكن ان تكون حجة الحكومة بان هـــذه المؤسسات قد انشأت وفق القانون وبموافقة المجلس . وهذا صحيح ولكن عندما يتعارض القانون الذي اجيز مـــن المجلس مع الدستور فان القوة للدستور دائمـــا وليس للقانون .

اما سبب الموافقة على هـــذه القوانين . فان تقديرات المجلس كانت قائمة على امرين الاول الرغبة في التعاون مع السلطة تقديراً للمصلحة العامة .

والثاني عدم اعطاء الفرصة للحملات الموجهة الى السلطات الدستورية في هذا البلد من جهات كادت ان تنجح في تحقيق اهدافها التي سعت من اجلها منذ مدة طويلة للقضاء على النظام الديمقراطي . ومع ذلك فكنت تلك الحملات من التأثير عـــلى المؤسسات الدستورية وقوتها . فجمدت ديوان المحاسبة الى درجة كبيرة وبدلت النظام المالي الواحد للدولة والغت لجنة العطاءات المركزية . فأقامت كل مؤسسة بانشاء لجنة عطاءات خاصة ونظام مالي مستقل . فأعطيت لمدراء الدوائر والمؤسسات بموجب القوانين التي حـــازت عليها صلاحية احالة اي عطاء أو شراء بقيمة اي مبلغ ودون التقيد باقل الاسعار ودون اي ضمان للتأكد من صحة ما تم دفعه من اموال الدولة .

وهكذا انفصلت اموال الدولة دون رقابة ودون محاسبة من اي مرجع مسؤول .

وبالاضافة الى القوانين التي ذكرناها فان بعض الحكومات كانت تتعمد دائما وعن قصد الى اصدار قوانين مالية وادارية مؤقتة ليس فقط في عطل المجلس المقررة بموجب الدستور بل وفي فترات تؤجل عقد دورة المجلس عمدا لتطلق الحكومة يدها للتصرف في امـــور الدولة المالية والسياسية ودون اطلاع المجلس ومعرفته .

هذه الاجراءات غير الدستورية خفضت من فعاليات المجلس وحولته الى هيكل دستوري غير فعال في ضبط امور الدولة المالية وفي مساهمته في شؤون الدولة السياسية والأدارية .

فان اعادة تصحيح الأسس الدستورية مـــن واجب كل حكومة تود ان تعمل لصالح الحكم والمجتمع. ولن يكون ذلك الا في احترام الدستور والقانون بان تقوم كـــل سلطة بواجبها دون التدخل في واجبات السلطات الاخرى .

نصت المادة (٩) من مشروع قانون الموازنة ما يلي : ـــ

على الرغم مما يرد في اي قانون او نظام آخر يجري تحديد تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المدرجة مخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات الجارية والمرصودة في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة .

هذه المـــادة تعطي صورة من محاولة اخـــذ صلاحيات المجلس وبموافقتـــه واعطائهـــا الى دائرة الموازنة لاجراء الامور الواردة في مضمونها . وحتى في الموافقـــة على هذه المادة . فان دائرة الموازنـــة لا تستطيع التدخـــل في تحديد تشكيـــلات بعض المؤسسات مثل شركـــة عالية وسلطة ميناء العقبـــة وغيرها لان تلك السلطـــات مستقـــلة وفق القوانين والانظمة المتعلقة بها وهي مغلقة في وجه اي قـــانون ونظام . والاشارة هنا وفي المادة المذكورة عن تلك المؤسسات لا تغير من الحقيقة القائمة شيء.

وان اعطاء الصلاحيات الواردة في المادة (٩) من قانون الموازنـــة مخالف لقانون دائرة الموازنـــة. لان الاعمال المتعلقة بالدائرة المذكورة قـــد وردت اكثرها في المادتين ٣ و ٧ مـــن قانون دائرة الموازنة رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢ ولا توجد اية فقرة في هاتين المادتين تحتوي عـــلى صلاحيـــات تعطي الدائرة المذكـــورة القيـــام بمثـــل هـــذه المسؤوليـــات وهذه الدائرة بحسب واقعهـــا القانوني دائرة ترتبط مباشرة بوزير المالية وعملها ان تكون واسطة اتصال بين الوزارات ووزير الماليـــة الذي يقر مبدئيـــا الموازنات فليس من الضرورة اعطاء أو اضافـــة صلاحيات غير مباشرة لها .

اما تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المدرجة مخصصاتها ضمن النفقات الجارية المرصودة يجب ان تكون جزءا من مشروع الموازنة حتى تحدد بقانون كما كان متبعا في السابـــق وليس بنظام . فان المحاولة في وضع هذه الصلاحيات في قانون الموازنة للموافقـــة عليها على اعتبار صاحب الحق في الاجراءات المذكورة هو سلطـــة المجلس وبدوره تخول دائرة الموازنة بممارســـة هذا الحق بموجب نظام مخالف للدستور الذي منح مجلس الامة صلاحية النظر في الموازنة وفق المادة (١١٢) من الدستور ليمارسها هو وليس له الحق بتجيرها لاية سلطة اخرى لتقوم بتنفيذها بالنيابة عنه. ومن القواعد الرئيسية التي كانت متبعة منذ تأسيس هذه الدولة ان السلطة التي توافق على المخصصات لجهاز الدولة هي

صاحبة الحق في تحديد جدول تشكيلات الموظفين للدوائر ليكون جزءا متمما لقانون الموازنة .

وفي الموازنة الحالية زادت تقديراتها لواردات الدولة للسنة الحالية حيث بلغت نسبة هذه الواردات (٢٣) بالمائة من تقديرات السنة الماضيــة وتتوقع الحكومــة توفر هذه النسبــة بالزيادة المنتظرة في الواردات بسبب تحسن ونشاط الفعاليات الاقتصادية وبالزيادة المنتظرة على ارباح الحكومة من استثماراتها المختلفــة .

وانا شخصيا لا اشارك معالي وزير المالية في تفاؤله لان قدرة الناس على الشراء في هذه السنــة اضعف بكثير مما كانت في السنة السابقة بسبب سؤ المحاصيل الزراعية التي مرت والارتفاع المستمر في غلاء المعيشــة وظروف حرب تشرين كل هذا سيؤثر حتما على الفعاليات الاقتصاديــة وفي قدرة المستهلك على الشراء ممــا سيؤدي حتما الى نقص في دخل الجمارك والمكوس والرخص والضرائب .

اما على الاستثمارات والارباح المنتظــرة منها فان الحكومة تساهم في ٢٨ شركة محلية بمبلغ ٣٢٢، ٢٨٢ ر٩ وتتلقى الحكومة فوائد من اموالها المستثمرة من اثنى عشر شركةبقيمة ٥٢٢الف دينارفقط وهذه النسبة من الفوائد لا يجوز الاعتماد عليهــا لسد اي عجز في الموازنة .

وبمناسبة الشكوى العامة من ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة ، مع تقديرنا لاجراءات الحكومة في توفير بعض المواد الغذائية كالسكر مثلا وبأسعار معتدلة ، الا ان هذه الاجراءات لا تكفي لمواجهة موجة الغلاء وتحتاج الى خطوات سريعة وحازمة لاستكمال توفير المواد الغذائيــة الاخرى ومثلها الطحين وهي المادة الضرورية التي لاغنى عنهــا والمفقودة في الوقــت الحاضر . واقترح ان تتعاون وزارة الاقتصاد مع مختلــف القطعات الاقتصادية والغرف التجارية لايجاد انجــح الوسائل للتخفيف من حدة الغلاء المستحكمة الان . واعتقد بان الحكومة تقدر نتائج وخطورة استمرار الغلاء بهذا الشكل الذي لم يعد بامكان المواطن ان يستمر في تحمله وقد لمست الحكومة مؤخرا بعض الشيء من هذه — الخطورة ولعدم تكرار ما حدث . لا بد ان تتخذ الحكومة الاجراءات الرادعة بحــق بعض التجار وتنظيم الجهاز الاداري لدائرةالتموين لتوفير المواد — الغذائية الرئيسية باسعار مناسبة .

ومن المقارنة في تنظيم الموازنــة بشكل عام في هذه السنة والسنوات السابقة نجد ان هناك اختلافا في تنظيم بعض مواده والمقارنــة هنا تعطي صورة بان الموازنة لا تخضع لقاعدة ثابتة واسلوب معين . بل تتغير بحسب رغبة واضعيها مما يسبب كثيرا من عدم الوضوح والغموض في كثير من مواده .

ومن الأمثلة على ذلك ورود ارباح شركــة الفوسفات لاول مرة بمقدار خمسة ملايين دينار بينما كانت الموازنات السابقة خالية مــن ذكر الشركة واي مبلغ يتعلق بها . ومــن ثم عدم بيان مقدار الأموال المودعة في البنوك والاكتفاء فقط بالفوائد التي تحصل عليها الخزينة بشكل عام لا بالتخصيص كما هو مطلوب ان يكون وايضا التبديل والتغيير في الفهرس العام للموازنة . اما فيما يتعلــق في خلاصة الموازنة العامة . فانني اقترح ان يحتوي الباب الاول على الواردات الفعليــة والنفقات الجارية ومشاريع خطة التنميــة وهو الاسلوب الذي كان متبعا في السابق وان يحتوي الباب الثاني على المساعــدات الاكيدة من الدول العربية والصديقــة للانفاق على

النفقات الطارئة . اما المساعدات الاقتصادية والفنية والقروض فمن الافضــل عدم اعتبارها كواردات الدولة وتضم الى الموازنــة كما هي الان وانما تعتبر كاموال ، منتظرة وتخصص لمشاريع المجلس القومي للتخطيط تحــت المادة ٥٢ ولا يجــوز اعتبار هذه المساعدات من الواردات العامة لانها خاضعة للزيادة او النقص او عدم تحققهــا في بعض الاحيان بسبب ظروف معينة .

وبالختام فاني اشكر اللجنة المالية واؤيد على تقريرها . والسلام عليكم .

— ج —

السيد الرئيس

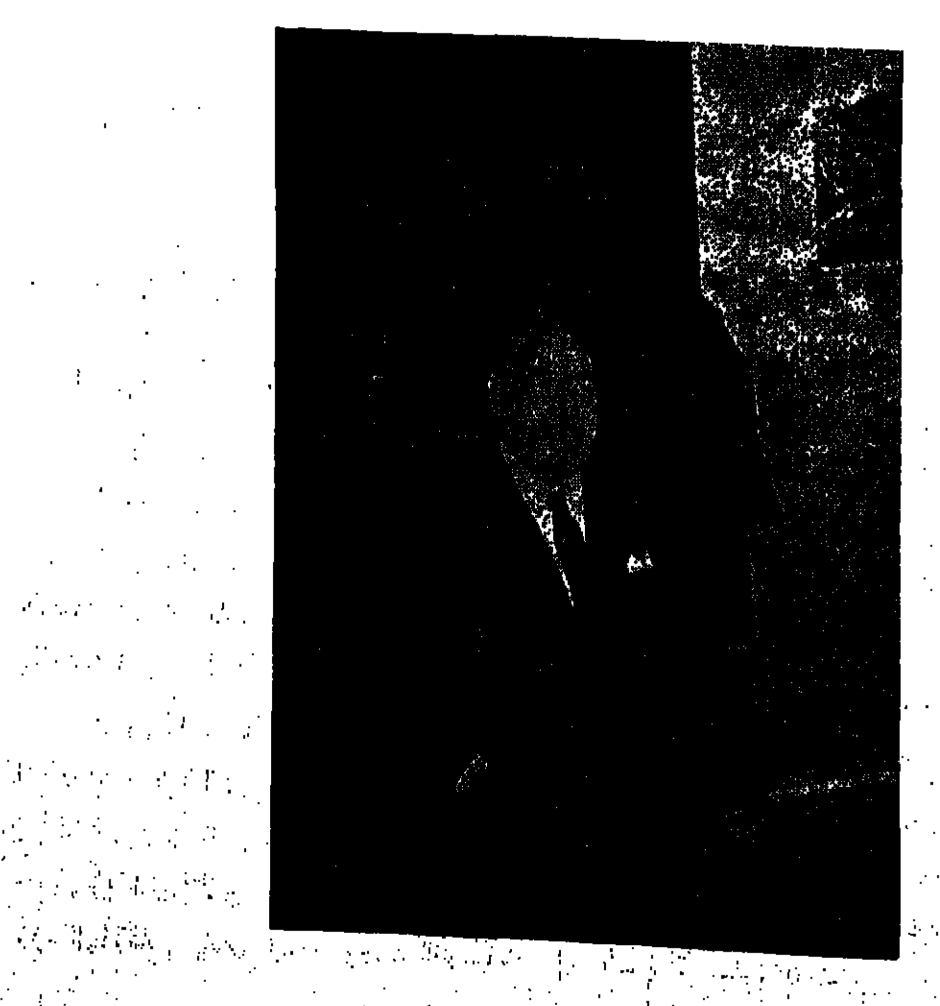
الكلمة لعطوفة السيد عبدالله الزريقات فليتفضل

السيد الزريقات

دولة الرئيس ، حضرات الاخوة المحترمين .

اسمحوا لي ونحن بصدد مناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٧٤ بكلمة موجزةأتناول فيهاالعجزفي الموازنة العامة وقضايا هامــة تستأثر باهتمام الرأي العام مع ابراز الهنــات والأخطاء التي اعتقد جازمــا ان مسؤوليتها تقع على كاهل الحكومات السابقة، ولكن واجب اصلاحها يجب ان يتم بواسطة هذه الحكومة التي وان كانت بعض تصرفاتها لا تخلو من الاخطاء ولا أبرىء نفسي ان النفس امارة بالسوء .

اني اقدر للحكومة قولها أن تسديــد العجز يجب ان لا يــتم عن طريق فرض ضرائب جديدة



لان الشعب لا يستطيع ان يتقبل او يتحمــل فرض ضرائب جديدة ، كما انني اعتقد جازما ان الهبات والتبرعات ليست وسيلة لتسديدهذا العجز . او بعض هذا العجز اني ارى ان الموارد الطبيعية وهي كثيرة ومتوفرة في هذا البلد مع بعض المبادىء اذا اتبعت كفيلة بتسديدهذا العجز او بتسديد بعض هذا العجز .

التشريعات المالية المعمول بها في الوقت الحاضر وهي تشريعات يرجع عهدها الى ما قبل ٥٠ سنة او الى العهد العثماني يجب تطويرها وتحويرها وتبديلهـــا لتتمشى مع متطلبات هذا العصر ، واعتقد ان اتباع بعض المبادىء ومنها :

اولا : ــ ان يكون ثمة تماسك بين التشريعات المالية وسرعة تطور الاوضاع والمتطلبات الاقتصادية والتمييز بين ما يجب ان يصرف على الجهاز الاداري المتضخم وعلى الانتاج .

ثانيا : ــ وضع حد لاستمرار تهرب كبـــار المكلفين والمتنفذين من دفع الضرائب واعتماد التوزيع العادل في جباية الضرائب بين الطبقات كافــــة كل حسب دخلها ووضع حد لسياسة الارتجال الانفاق المرتجل التي لا توجه نحو المشاريع المنتجة وتطورها .

وتعديل اسس الضرائب تعديـــلا جذرياً مع تحديث انظمة الجباية .

واخيرا بذل كـــافة الجهود ، والامكانيات لاستغلال الثروات المعدنية والاستعانة لهذا الغرض بالخبرات الاجنبية الصديقة شرقية كانت ام غربية .

انني ومنذ امد بعيد اسمع الكثير من وجـــود المعادن في هذا البلد الطيب منها الحديد ومنها النحاس ومنها المنغنيز ومنها الفوسفات والبترول ولكني ارى جعجعة ولا ارى طحين . فمنـــذ خمسة عشر سنـــة ووسائل الاعلام تنادي وتبشر بوجود الدراسات ووجود الامكانيات واحتمال اكتشاف هذه المعـــادن وتسويقها الى آخر الاسطوانة .

البترول مثلا لا انكر ان الحكومات المتعاقبة قامت باجراءات فعالة لاستكشافه بواسطة شركات اما اميركية او غير اميركية ولكننا لم نحصل على نتيجة بعد ، وآخر هذه الشركات التي تعهدت بالتنقيب عن البترول هي شركات اشتراكية لدول اشتراكية رومانيا يوغوسلافيا الخ .

ولكن الذي ادريه يوم كنت ممثلا لبلدي في الاتحاد السوفيتي من خبراء موثوقين ومن جهـــات موثوقة ان البترول موجود في الاردن ويمكن للاتحاد السوفيتي بوسائله الخاصة اذا ما اعطي الامتيازات ان يقوم باستكشافه . لقد ارسلت عـــدة تقارير في هذه المواضيع الى حكومتي ولكني لم اتلق جوابـــا عليها . فاذا كانت قد جربت جهات متعـــددة ، ارجو ان ينصب اهتمامها الى الاتحاد السوفيتي وتجري هذه المرة فعسى ان يكون في الامر خيرا .

الشركات الغربية الانجليزية والافرنسية بقيت خمسين سنة تنقب عن البترول في الهند وكانت النتيجة ان لا بترول في الهند ، ولكن بعد خمسين سنة جاء الاتحاد السوفيتي وقام بالتنقيب عن البترول فاستخرج البترول من الهند وهو موجود فيه ، فما علينا الا ان نجرب هذه الناحية .

الفوسفات وهو المورد الرئيسي لهذا البلد، بلغت واردائه في هذا العام او العام الماضي كما هو موجود في الموازنة خمس ملايين دينار، انا ارى ان هذا المبلغ بسيط جدا وكان بالامكان ان يتضاعف اكثر فاكثر اذا ما اوليناه العناية الكافية. كان بالامكان ان يصار الى صناعة السوبر فوسفات ان السوبر فوسفات ايها السادة له



اسعار عالية في الاسواق الخارجية من جهة ، ومن جهة ثانية يأخذ احجاما صغيرة في الشحن ، ويمكن ان يدر على الخزينة مبالغ كبيرة جدا والاستفادة منها.

ولكنني ارى استهتارا في ادارة هذه المؤسسة لا مثيل له ، تارة يتولاها رجل عسكري يلهو بها ما شاء له الهوى ان يلهو ، وتارة يتولاها رجل سياسي اما ان يكون ذاك العين او ذاك النائب ، وهـــو امر كما ارى مخالفة صريحـــة للدستور والقوانين المعمول بها .

فقد جاء في المادة (٧٦) من الدستور مايلي:

« مع مراعاة احكام المادة (٥٢) من هـــذا لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاعيان او النواب وبين الوظائف العامة ويقصد بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العـــامة ويشمل ذلك دوائر البلديات وكذلك لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاعيان ومجلس النواب » .

وجاء نص آخر اكثر شمولا واكثر ايضاحـــا من هذا النص . وهو الفقرة (أ) من المادة (٦٩) من قانون الانتخابات المؤقت لمجلس النواب .

« المادة ٦٩ ــ أ ــ لا يجوز الجمع بين النيابة وبين الوظائف العامة او اية مهنة من المهمات او اي عمل من الاعمال التي تدفع رواتبها او اجورها مـــن خزينة الدولة او البلديات او الادارات او المؤسسات العامة الخاضعة لاشراف الدولة . . . الخ »

هذه الامور التي أوردتها لو أحسن التصرف فيها ولو أحسنت ادارتها لأمكن بواسطتها تسديد بعض العجز الوارد في الموازنة بايجاد موارد جديدة للدولة ، أما النواحي الاخرى التي أرجـــو أن أمر فيها

مر وراً عابراً فهي موضوع الغلاء الذي يعاني منه هذا البلد وتعاني منه بلدان كثيرة عربية كانت أم أجنبية.

إن موضوع الغـــلاء أيها السادة هو موضوع خطير جـــداً وهو يمس السواد الاعظم من الناس ، يمس ٩٥٪ من الشعب، فوضوع الغلاء لو يقف عند حد لكان أمره سهلا ولكنه يتصاعد يومـــاً بعد يوم شهراً بعـــد شهر . ولا يمكن لأي انسان أن يتحمل هذه الموجـــة العاتية ، انني أرى أيها السادة أن تقوم هذه الحكومـــة وهي قد قامت في خـــلال اليومين بتحركات لا بأس بها أرجو أن تؤدي الى نتائج طيبة، تحـــرك مجلس الوزراء وهو في سبيل اتخـــاذ بعض الاجراءات وهذه الاجراءات أعتقد بأنها تساعد على التخفيف من حدة الغلاء .

إن توفر المواد الغذائية عامل أساسي يجب أن توليه الحكومة كل عنايتها وتوفر هذه المواد وحده غير كاف اذا لم تحدد الاسعار وتجمد هـــذه الاسعار من جهـــة ثانية . انني أعلم ان هذه المواد الغذائيـــة ضرورية للشعب وان لم تكن ظـــاهرة للشعب الا انها موجودة في البلد وموجودة عند من يتعاطون فيها ، والحكومة في مؤسساتها وأجهزتها تعلم أين تخزن هذه المواد وأين توضع هذه المواد . وهي بكلمة واحدة وبأمر دفاع واحـــد قادرة على حل هذا الاشكال ، بامكانها ان تضع يدها على كافة المواد الغذائية المخزونة وان توزعها على الشعب بأسعار معقولة وربح معقول بعد أن تعوض على أصحابهـــا ، هذا أيضاً ما نرجوه من الحكومة أن توليه جل اهتمامها .

أدخل الآن في الضجة التي أثارها علينا بعض الاشقاء العرب وأثارها علينا بعض الاخوة سواء في الداخل أو الخارج وهي موضوع تمثيل أو من يمثـــل الشعب الفلسطيني سواء أكان في مؤتمر جنيف أو في غير مؤتمر جنيف،فالمسألة في غاية البساطة أيها السادة ان الذي يمثل الفلسطينيين هي هذه الحكومـــة وهذا المجلس ، ان الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من الضفة الشرقية وان ما بينهما هو وحدة اندماجية قامت برضاء الشعبين وباختيار الشعبين ،قامت على أساس مؤتمرين، المؤتمر الاول مؤتمر أريحا والمؤتمر الثاني مؤتمر نابلس، ولقد تلا هذين المؤتمرين استفتاءات متعددة جرت من خلال انتخابات المجالس النيابية ، فقد جرت أكثر من عشر انتخابات للمجالس النيابية ودخلها أشخاص من الضفتين والممثل الطبيعي كما قلت هذه الحكومة ولا يضيرنا اذا كان مؤتمر الجزائر أو أي مؤتمر آخر اذا كانت الدول العربية قاطبة تقرر عكس هـــذا الواقع ولا يضيرنـــا اذا كان مؤتمر الجزائر يدعي أن منظمة التحرير هي الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني .

إن الدول العربية سواء منها الصـــديق أو غير الصديق لم تعترف بالاتحاد الذي قام بين الضفتين عام ١٩٤٩ ولكن هذا الاتحاد بقي ، هذا الاتحاد قائم ولا يزال ، وجلالة الملك أعطى عدة تصريحات بأنه يمكن تعديل هذه الوحـــدة لى اتحاد ويمكن الاستفتاء على هذا الاتحاد بعد تحرير الاراضي المحتلة .

أنا أرى ان الاستفتاء يجب أن لا يكون ، ان الضفة الغربية هي تنفصل عن الضفة الشرقية، الاتحاد يجب أن يكون . . اما أن تكون وحدة أو أن يكون اتحاد ، لأن هذا الاتحـــاد قائم ولا يمكن فصله بأي شكل من الأشكال .

السياسة الخارجية ، الوحدة القائمة بين البلدين المحافظة على هذه الوحدة المحافظة على هذا الاتحـــاد يستدعي جهازاً خارجياً قوياً وكفؤ ومتحركاً ونشطاً ولكني أرى مع بالغ الأسف ان هذا الجهـــاز بدأ في الآونة الاخيرة وتهمته لا تقع على هذه الحكومة تقع

على عاتق الحكومات السابقة بدأ يتدنى بدأ يفقد معناه بدأ يفقد حيويته فكيف نطلب من هذا الجهاز أن يقوم بالأعمال الكفؤة وان يقـــوم بالنشاط الكافي اذا كان السفراء الذين يقومون عليه من طبقة راس روس من طبقة معلم مدرسة ابتدائية من طبقـــة موظف شركة بسيط من طبقـــة لم يسبق لها العمل في أيـــة مؤسسة حكومية . أنا أرى ان تنشيط هذا الجهاز هو أن يأتى به من الرجال الأكفاء من ملاك وزارة الخارجية من الأشخاص الذين قضوا في الخدمة عشر سنوات أو خمسة عشر سنة أو عشرين سنة وهم موجـــودون وهم كثر في هذه الوزارة. عندنا شباب مارسوا هذه الحياة ، الحياة الدبلومـــاسية ، يمكنهم أن يحلوا محل هؤلاء الناس الدخيلين الذين هم دخلاء على السلك . وعلى سبيل المثال أستطيع أن أسمي بعض من هؤلاء الناس ، عندنا شباب كثر منهم راضي الهنداوي وهذا الرجل والشهادة لله كان ضحية مؤامرة دنيئة قام بها وزيران معروفان بالدولة أحدهما الآن خارج الوزارة والثاني يعمل سفيراً في احدى العواصم الكبري .

وعندنا جودت المحيسن وعندنا عسكر الناصر ، من أمثال هؤلاء النفر يمكن الاستفادة منهم وتعيينهم سفراء لسابق خبرتهم ، وما نرجوه من هذه الحكومة ورئيسها الذي هو أعرف النـــاس وقد مارس هذه الحياة أن يقوموا بتصحيح الأوضاع واعادة الامور الى نصابها .

هذا ما أردت أن أقوله بهذه المناسبة وهي كلمة موجزة ، وكان بالامكان أن أكتب كلمة مطولـــة وأتناول بها مواضيع اخرى ولكنني أكتفي بمـــا قاله حضرات الزملاء المحترمين الذين سبقوني ؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(د)

السيد الرئيس

الكلمة الان وهي الاخيرة لعطوفـــة الاستاذ السيد كامل الشريف .

السيد الشريف

بســـم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات السادة الاعيان

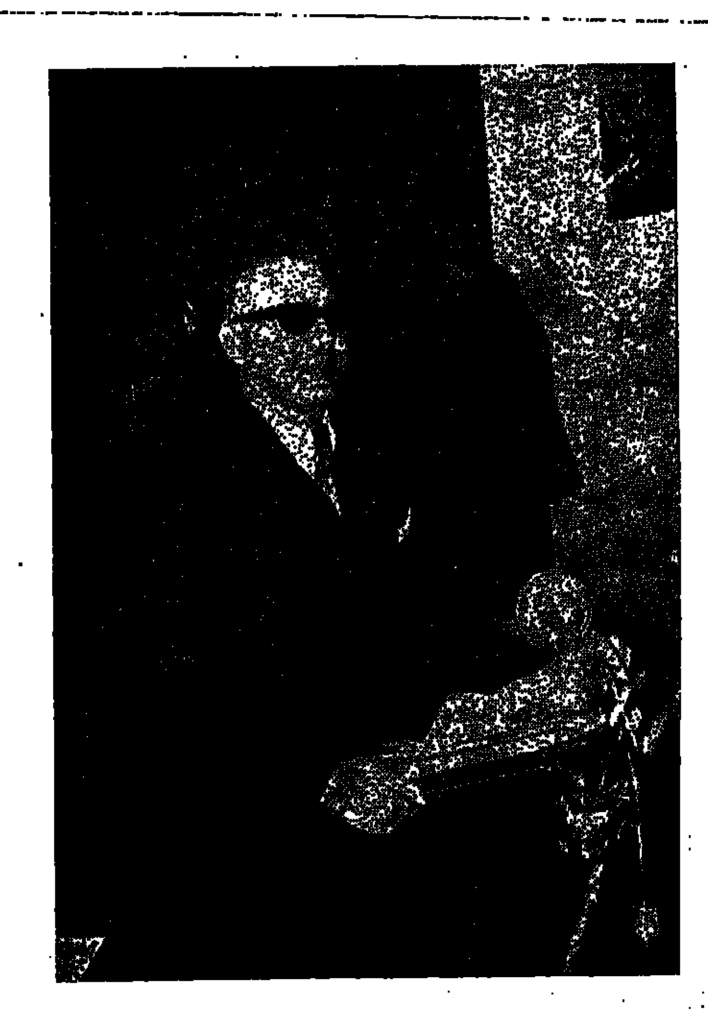
في الحقيقة ان اكثر ما كنت أود ان اتحدث فيه قد تطرق اليه الزملاء الذين سبقوا وهذا يسهل بالواقع مهمتي وكذلك يقصر امد الكلمـــة التي انوي ان اتحدث فيها .

اولا : اود في بداية الكلام ان اعبر عن الشكر والتقدير للجنة المالية لمجلس الاعيان التي بذلت جهداً محمودا في الاطلاع على الميزانية على مشروع الميزانية وفي تلخيصها وتقديمها للمجلس حتى اصبح بالامكان مناقشة هذا الموضوع ومعرفة الكثير من جوانبه .

وكذالك ، اكيد نحن جميعا وانا شخصيا اقول اني اؤيد النتيجة التي انتهـــت اليها من مناشدة المجلس الموافقة على الميزانية .

كذلك اشترك معي الزملاء السادة الذين اشادوا بجهد الحكومة في تقديم هذا المشروع في وقته المحدد

وكذلك جهدها في العمل على توفير المـــال اللازم لتمويل بنود الموازنة وكما ينتظرها من جهد في المستقبل وفي الحقيقة ان هذا الانجـــاز يعتبر امرا عظيم الاهمية لان الظروف الصعبة التي يجتازهـــا الاردن سواء بسبب الجفاف اوبسبب كارثة حزيران التي اودت بالجناح الغربي العزيز لهذه المملكة مؤقتا ثم في ظروف حرب رمضان فهذه الانجازات المهمة



تستحق الشكر والاعتزار ونحن اذ نشكر الحكومات العربية التي دعمت هذا البلد ماديا وقدمت ما استطاعت لتأييده ، لكن دون ان ينتقص هذا من شكرنا وتقديرنا اقول – ان اي دعم يقدمه العرب لهذا البلد هو بالواقع دعم للنفس ، هو دعم للكيان العربي – هذا البلد ليس هو اليد السفلى تتلقى الصدقات ولكن اليد العليا التي تدافع عن الكيان العربي وتحرص على الابقاء على هذه القلعة العربية في وجه الاجتياح الصهيوني .

في الواقع كنت اتمنى في ان يصدر منا بأستمرار التنبيه الحكومات العربية التي ترددت تحت معاذير مختلفة ومبررات مصطنعة في تقديم العون يجب ان يكون واضحا لديها ان العون الذي يقدم للدول المواجهة وللاردن على وجه اخص هو – كما قلت – هو دعم للذات وتأييد للنفس ، هو دفاع عن دنيا العرب باسرها . نحن نعلم جميعا ان الضفة الشرقية هي احد الاحلام في التوسع الصهيوني بل لانغالي ولانقول ولانكون من المبشرين بالخراب اذا قلنا ان في المخططات الصهيونية كما هو معروف ان تكون معبرا وجسرا – لاقدر الله – الى ماوراءها من دنيا العروبة والاسلام ولذلك فمن الطبيعي جدا ان نقول للدول العربية انها يجب ان تدعم وان تؤيد بسخاء . انني اتصور ان الاردن بالنسبة الى العرب قد يكون كأسرائيل بالنسبة لليهودية العالمية . التحدي الحضاري والعسكري والاقتصادي لايقابله الا دعم لهذا البلد

ويجب ان تدرك الدول العربية هذا ادراكا كاملا . وفي تقديري ان الدبلوماسية الاردنية والاعلام الاردني ينبغي ان يتحرك بهذا الاتجاه وان يكون واضحا فيه كل الوضوح ، نحن لانطلب صدقة ولا منة ولكن نطلب من العرب ان يدافعوا عن انفسهم في هذا البلد وفي كل بلد عربي يواجه الغزو الصهيوني .

كذلك في موضوع الدعم ليس فقط ان نتلقى من العرب مساعدات ، ولكن في تقديري انه من الضروري ان نطرق قضية استثمارات رؤوس الاموال العربية الرسمية والخاصة في المشاريع الاردنية في الوقت الذي يناقش فيه العرب مصير الارصدة مصير الفائض من اموالهم يقوموا بانشاء بنوك لدعم الدول الافريقية الحديثة ، انشاء صناديق التنمية في في امارات الخليج ام افريقيا . هذا جهد طبعا نؤيده ونباركه لانه يغلق ثغرة مهمة في ثغرات العمل العربي ولكن في تقديري ان من الاولى ان يتجه هذا الجهد ايضا الى الدول العربية المواجهة لاسرائيل ولاسيما الاردن ، طبعا هذا يتبعه ايضاً ان نبدأ نحن من ناحيتنا بتوفير الثقة وبتوفير الاطمئنان – ونحن وبحمد الله نفعل ذلك الى قدر كبير – ثم ان نقيم خطط ومشاريع مدروسة لأستدراج لأقناع رأس المال العربي لان يعمل بهذه البلاد ، ان التحدي الذي نواجهه هو تحدي الامة العربية باسرها ومن الضروري ان نحمل نحن راية التبشير بهذه الامور والدعوة اليها دون التردد او الحياء ، لاننا نطلب – كما قلت – حق ولا نطلب صدقة .

وردت في البيان عبارة استوقفت نظري شخصياً واراها مهمة ولا اود ان تكون مجرد حديث وانما تصلح لان تكون عنوان للحكم . ورد في بيان الحكومة ما نصه : « من تصميمها على ضغط النفقات وضبط نواحي الصرف ووضع حد للتبذير باموال الدولة وتحسين اساليب جمع وارداتها » .

لا احب ان افيض بهذا الموضوع ولكن هذا الكلام المختصر المضغوط يصلح عنوان للحكم الصالح ، لا ينقصه فقط الا الاستمرار في التنفيذ ، الاسس التشريعات والقوانين الا ايجاد الاجهزة النزيهة النظيفة التي تواصل هذا العمل . هناك شكوى قطعاً قديمة من هذا الموضوع ، التبذير ، من اتجاه البعض ام الأثراء الحرام على حساب الدولة على حساب الصالح العام من وجود فجوة واسعة بين من يملكون وبين من لا يملكون ، قد تكون هذه الامور تحتاج منا قطعاً الى المراقبة والدعم والمواصلة ، هذا طبعاً نستمده نحن لسنا بحاجة ان نستمد عقائد من الخارج او نستورد من غيرنا – لكن في عقيدتنا وفي تراثنا الحضاري ، وفي تقاليدنا ما يؤيد ويدعم الاتجاه الى ضبط هذه الامور الى اغلاق الفجوة كما قلت بين الذين يملكون والذين لا يملكون الى محاربة الجشع والبطر والسفه بالاموال والأثراء الحرام ، هذه الامور تستحق منا المتابعة والموالاة .

وفي هذا البلد رغم ما نشكوه من فقر وقلة وحاجتنا الى امور اساسية لمواطنينا في هذا البلد نجد الاستيراد مفتوح تماماً الكماليات تملأ الشوارع والمحلات ، والازياء والموضات وكأننا لسنا في حالة حرب ولسنا في حالة الدفاع عن النفس ، قد يكون مبالغة في هذا ان الموضات تشتري ومستحضرات التجميل تأتي الى العواصم العالمية قبل ان تباع في الاسواق الكبرى خارج هذا البلد .

نحن لسنا بحاجة الى كل هذا ، انا اتصور انه ينبغي ان يكون هناك ضبط لهذه الأمور وان يتجه الاستيراد نتوسع فيه لتأمين الغذاء الضروري للشعب ،

الامــــور الاساسية او التي تصلح للتصنيع في دول كثيرة تضغط في هذه الناحية وترغم مواطنيها على ان يصنعوا حاجياتهم وقد تكون بسيطة في البدايــة قد تكون بدائية لكن مع الوقت الحاجــة والاختراع يستمر وتستمر بالتالي اغلاق الفجوة ، لا بـــد من خطط طويلة المدى للاستغنـــاء قدر الأمكان لتقليل الأهتمامات والأعتماد على الأسواق الخارجيــة حتى لا نكون دائماً عبيد لهذه الأسواق وهذه المخترعات والأشياء والتي لا حاجة لنا بها ، طبعاً نحن ندعـــو تماماً لأن نقتبس الامور الحسنة ان نقتبس الحضارة التصنيع الأمور الفكرية وكل شيء ، لكن ليس ما تلفظه العقلية الغربية او الشرقية يجد له سوق رائجة بهذه البلاد او في غيرها من البلاد العربية .

معالي الأستاذ وليد صلاح طـــرق موضوع مهم كـــان في ذهننا وكـــان في ذهني ايضاً وهو موضوع الاعلام .

في تقديري ان الاعلام من البداية لا يزيد عن ان يكون ــ كذلك الدبلوماسية ايضاً ــ عبارة عن مكبر يعكس حقيقة من خلفه ، مهما كان الاعلام بارع وذكي لا يستطيع ان يجعـــل الأبيض اسود او الاسود ابيض فلا بد من ايجاد تنسيق بين الواقـــع والأعلام ان يكون الاعلام قـــادر على ان يعكس الواقع الصحيح ، الواقع السليم ، اذن الواقع في ذاته في تقديري اولى واهـــم من معالجته وتقويمه حتى يصبح الاعلام قادر على ان يعكسه . بطبيعة الحال لا بد من اجهزة قويـــة اجهزة سليمة ومن خطط اعلامية .

كذلك ما اشير اليه الى جانب تقوية الاعلام بالعناصر الكفؤة وان ينفق عليه بسخاء ان يركز على الامور الهامة ان يعكس واقع البلد ، ايضاً لا بد من قدر من حرية التحرك في مجال الأعلام وانا بالذات اقول بالنسبة للصحافة هذا الموضوع يهمنا جداً وانا شخصياً لا ابث فيه متصنعاً اذا تحدثت فيه . فموضوع تحدثت فيه مراراً في موضوع حريـــة الصحافة ، والأمل ان نتعمق ــ الحرية المسؤولة طبعاً في نطاق القانون وفي مصلحة البلد وارجـــو ان يتسع صدر الحكومة لهذه الملاحظة العابرة وهي بحمد الله حكومة شباب ورئيسها من المع شباب هذا البلد ادراكـــاً وثقافة واتصالا بالتيارات الدولية والمجتمعات المعاصرة.

لذلك نحن نطلب منـــه ونتوقع الخير فاننـــا من الجهة التي يمكن ان تقدم . ففي الحقيقة نتمنى ان يكون هنالك تشجيع للصحـــافة ، ان يكون لديهـــا الجرأة على ان تنتقد الانتقاد البناء الجاد . ففي الحقيقة عندما نقول ذلك ونحن لا نحمي فقـــط حق المواطن في المطالبة ،ولكن ايضـــاً نحمي حق الحكومـــة في الدفاع عن النفس ، ان فن الحكم في تقديري وفلسفته تقوم على التماس الحل الوسط بين المطلوب والممكن بين ما يريده الناس وما تستطيعه الحكومة ، هـــذا الحل الوسط يستحيل الوصول اليه الا اذا كان سؤال وجـــواب . اذا منع النـــاس من تقديم شكواهـــم وظلاماتهم وان يناقشوا فيها فحين ذاك تصبح الحكومة عاجزة عن ان تناقش هذه المطـــالب ، وحين ذاك يتهيأ المناخ للاشاعات والتهويلات والمبالغات واصدار احكام متسرعة ظالمة على الحكومة ، يعني مثـــلا في موضوع الغلاء انا كنت استمع من مدة الى مناظرة في التلفزيون مع احد المسؤولين وادركت ان الحكومة بذلت مجهوداً كبيرا في مكافحة الغلاء وقدمت اموال لتأمين الرغيف انها عملت اجراءات كثيرة ثم انهـــا تربط هذا الوضع ، بالوضع العالمي ، هذه الاشيـــاء قد تكون جديدة على الكثيرين ، فاذا حرم الناس من دفاع الحكومـــة فحين ذاك يعيشـــون في وهـــام

ويتخيلـــون وينتفي هذا الاتصـــال الضروري بين الحكومة وبين الشعب . . . فهذا الممكن من جانب الحكومة لا بد ان يقع عليه حوار ، حتى يقدر الشعب ما تقوم به الحكومة ويدرك متاعبها ومسؤولياتهـــا وتصبح مطالبه مطالب معقولة تدور في نطاق الممكن هذا كله يا حضرات السادة لا يتأتى الا في جو من الحرية السليمة طبعا نحن لسنا مثاليين ولا نعيش في ابراج عاجية ــ كما قد يقال ــ ولا نتخيل ديمقراطية وستمنستر ، او نتخيل الحرية الصحفية في البـــلاد الاسكندنافية او اميركا ، نحن نعرف جيدا عيوب مجتمعاتنا ونقاط الضعف فينا والمؤثرات من حولنـــا والتيارات الدولية من حولنا ، كل ذلك معلوم تماماً ، لكن يبدو لي فيه فجوة في هذه المساحة بين كل هذه الاشياء يوجد قطعاً مجال للمسؤولية الحرة للمسؤولية الصحية حتى يكون المناخ الصحي المؤاتي بهذه للمشاركة.

فهذه الملاحظة العابرة التي قد يكون فيهـــا تفصيلات كثيرة لكن لا نحب ان نخوض فيها انمـــا مجرد عنوان لبحث تأمل من الحكومـــة الرشيـــدة ورئيسها الشـــاب ان تدرسها بكافه الامور التـــي تستحق الدراسة .

يا سيدي لم يبق من النقاط التي امامي الواقـــع الا ان نحن ندعم اتجاه الحكومة في دعم القـــوات المسلحة وفي تسلحيها وتدريبها واعدادها وتـــأمين كرامتها وهي السياسة التي تبناها جلالة الملك المعظم منذ زمن بعيد والتي تؤتي ثمارها دائمـــاً والتي اثبتت صوابها وحكمتها ولعل الحوادث العابرة التي مـــرت بالبلد في الاسبوع الماضي قد اثبتت بوضوح قـــوة النسيج الاردني ومتانته في وجه التحديـــات ، ليس عيبا ابدا ان يقع بعض الجيشان في مجتمـــع ما ولكن هذا الجيشان ان يثبت دائما المتانة والقوة وقوة الانتماء ،



حضرات السادة اعضاء مجلس الاعيان المحترمين يستمعون الى مناقشة الموازنة

واتصور اننا خرجنا من هذه التجربـة اقوى بكثير مما كنا ، واثبتت تماما ان كل النفقـات وكل الدعم وكل التمويل الذي قدم لهذا الجيش الابي البـاسل كان في محله وهذه السياسة لا بد من استمرارهـا ومواكبتها ومواصلتها .

وكذلك سياسة الحكومة في الضفة الغربيـة في تقديري ان التحرك الاردني الذي يحكمه ما عبر عنه جلالة الملك حفظـه الله ودولة رئيس الوزراء دائمـا من تعليق الاردن والأمة العربيـة بالتحرير واعطاء الشعب الفلسطيني حقـه في تقرير المصير ، اعتقد ان هذا الاطار هو اسلم اطار في هذه المرحلة وهو الذي يمكن ان يشكل ارضية مشتركة لجميـع الآراء العربية واتصور انه لا بد من التمسك في هـذا الاطار في هذه المرحلة والاستمـرار فيه لاننا يجب ان نحرص كل الحرص على تفادي اي مشكـلات جانبية اي منازعات لأن أي افتراق في الصف العربي اي خلاف فيه كفيل بان يضيع الاهداف التي نسعى اليها ان يفوت المصلحة التي يمكن ان نصل اليهـا والدلك اتصور ان هذه الخطة خطة سليمة وحكيمة ما اعلنوه باستمرار ان القدس بلد عربي وانها يجب ان تعود كما كانت قبل حزيران هو تحـرك صحيح ولا بد من التمسك فيه ونحن نناشد ينبغي ان نناشد الحكومات العربية كلها ان لا تقم باي خطـوة او تصرف جانبي من شأنه ان يضعف الجانب الاردني الذي هو في الواقع الموقف العربي السليم ــ ينبغـي المحافظة ــ ان الشرعية الاردنية في القدس هي ركن اساسي في الموقف العربي وينبغي الحفـاظ عليهـا ودعمها وتقويتها حتى تعود الضفة الغربية ، بعد ذلك يستوي الامر من يحكم الضفة الغربية الامر يستوي ، لكن المهم ان تعود ارضنـا عربية وفي تقديري ان الشرعية الاردنية ــ كما قلت ــ هي سـلاح مهم بيد العرب لا ينبغي اضعافها او التقليل منها .

ارجو ان لا اكـون قد اطلت ، لكن هذه النقـاط التي خطـرت لي وكمـا قلت امـوراً كثيـرة شطبتهـا لان الاخـوان تطرقوا اليهـا ونرجـو الله سبحـانه وتعـالى ونلتمس منـه ان يدعم هذا البلد وان يؤيد مليكه وقائد نهضتـه حتى تسترد الديار والمقدسات انه سميع مجيب .

والسلام عليكم .

السيد الرئيس

انتهت كلمات الأعيان المحترمين فهل يود دولة الرئيس الرد على شيء الآن او نرفع الجلسة للاستراحة؟

٦ ــ جواب دولة رئيس الوزراء الأفخم ورده على كلمات حضرات الاعيان المحترمين .

دولة رئيس الوزراء السيد زيد الرفاعي الأفخم :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي دولة الرئيس

اخواني السادة الأعيان

حين اقف امـامكم اليوم واتحدث عن بعض جوانب الموازنة العامة في معرض تقرير اللجنة المالية المحترمة لمجلسكم الكريم وفي مجال التعليق عـلى بعض الملاحظات القيمة التي وردت في كلمات الاعيـان المحترمين ، فانما انا ادرك كما تدركون ان منكم من وقف هذا الموقف وحمل هذه المسؤولية ، واننـا بهذا ننطلق من تقدير موحد لما يبدى من ملاحظات وايضاحات .



واذا كانت موازنة الدولة تتأثر بطبيعة الحال بالظروف المحيطة بها داخليا وخارجيا محليا ودوليا فان للظروف الحاضرة تلقي علي وعلى زملائي في المسؤولية اعباء نتوجه معها الى الله تعالى ان يمنحنا القدرة على القيام بها والحكمة والصواب .

وهذه الظروف سياسية واقتصادية تتطلب منا جهدا كبيرا للتفرغ لها ومعالجتها وتفكيرا دائبـا في الاستعداد لها وحل القضايا والتبعات المتفرعة منها أو الناشئة عنها ذلك لان هناك تحولا هاما في منطقتنا في معالجة ازمة العدوان الاسرائيلي الامر الذي يدعو بان يكون تحركنا في مستوى هذا التحول قياما بمسؤولياتنا القومية والوطنية واسهاما منا مع اشقائنـا في تأمين حقوقنا القومية وارساء قواعد الحق والعدل والسلام في ربوعنا .

وفي هذا فان الحكومة مستهدية بقيـادة جلالة الملك الحسين المعظم وبحكمته ودرايته تحرص على ان تكون واعية متبصرة في كل خطوة تخطوهـا بحيث تقربنا من تحقيق اهدافنا العليا واماني القومية وتبعدنا في آن واحد عن ايـة مشكلات او صعوبـات قد تتعرض لها بلادنا العزيزة ومجتمعنا النبيل على طريق نضالنا الطويل .

كما وان هنالك تحولات دوليـة في الاقتصاد العالمي والاسواق الدولية والاوضاع المالية العالمية وما يتسبب من مؤثرات الطاقة والثروة ترتد جميعها على

معيشة الانسان في كل مكان وعلى مستوى حياتـــه واعباء نفقاته وحاجاته ويصيبنا منها هنا في بلادنا قدر محسوس من ثقل النفقات على المواطن وتزايدها ازاء محدودية الدخل وارتفاع الاسعار وتنـــاقص المواد الاستهلاكية واضطراب قوانين العيش ممـــا يقضي مزيدا من جهود الحكومة وواجباتها ضمن امكاناتها القليلة المحدودة لتخفف من أثر هذه الظواهر القوية وتساعد على توفير القناعة وتأمين الحاجـــة للافراد والجاعات وفي هذه المجالات الواسعة وغيرها .

ترحب الحكومة بتنمية التعاون والوثيق رأيـــا وعملا مع مجلسكم الموقر بهيئته واعضاءه الذين لهم من الخبرة ما لنا لكي نحمل جميعـــا الواجب المشترك في خدمة الشعب والوطن والدولة ولعل الموازنة العامة في مشروع ، القانون المعروض عليكم تعكس الجهد الذي قامت به الحكومة لتوسيع الايراد والانفـــاق والسير بخطة التنمية حسب برنامجهـــا المعد مع ضبط العجز في حدوده المعروفة وتقصي امكانيات المستقبل الخير الذي تبشر به السماء وتبشر بـــه الارض بعون الله ومشيئته .

دولة الرئيس،حضرات الاعيان المحترمين

لا املك في مجال الرد على تقرير اللجنة الماليه وكلمات الأعيـــان المحترمين سوى الأشارة بالنظرة الموضوعية والرأي الحكيم والخبرة الواسعة الذي تميز به التقرير ومحتوياته . فلمجلس الاعيـــان ولأعضاءه المحترمين دور اساسي قرره الدستور ورسمته طبيعة تأليف المجلس الموقر ، ويستمد هذا الدور ابعـــاده ومعانيه من خبرة الاعضاء الطويلـــة بممارسة الحكم ومتابعـــة التطور والتحديث في المملكة والمساهمـــة في ذلك بالقسط الاوفر .

ويسعدني ان اؤكد ان الحكومة ترى في هذا المجلس دعامة راسخة من دعائم الديمقراطية في وطننا العزيز ومجمعـــاً غنيـــاً بالحكمة التي صقلتهـــا الأيام والتجارب وركزتهـــا المواطنة الواعيـــة والشعور بالمسؤولية .

ولن اقف طويلا عند ثناء المجلس الكريم على الحكومة سواء من حيث تقديم الموازنة في موعدها الدستوري او تحسن الادارة المالية والوضع المـــالي وتنفيذ خطة التنمية بما يدعو للأعجاب والتقدير كما ورد في تقرير اللجنة المحترمة ، او غير ذلك مـــن ملاحظات التشجيع . فانا بأسم الحكومة استقبل ذلك بالعميق من الشكر والمزيد من عرفان الجميل ، فلقد شاركتم جميعكم بقيادة الحسين العظيم في رسم سياسة هـــذا البلد وحمل امانة الحكم واداء الرسالة ، فكان بنتيجـــة الجهود الجماعية المباركـــة كسب الاشقاء والاصدقاء ودعمهم المـــالي المشكور لمسيرة الاردن الخيرة . وكان بناء الاردن ميدانا للتعاون الدولي في خدمة الوطن العربي والانسانية جمعاء وكان زخم التنمية والاعمار في هذا الوطن العزيز . وكان اعداد القوات الاردنية المسلحة اعدادا منيعاً يؤملنا جميعاً في اعادة الارض ورفع وطأة الاحتلال وتعزيز النظام والامن والاستقرار،وعلى ذلك لا يعد جهد الحكومة في هذه المجالات ان يكون استمراراً لسياسة الحكم هنا كما رسمها جلالة الملك الحسين المعظم ونفذها رجال الدولة منكم. واذ تستجد الظروف وتكبر المسؤوليات وتتسع المهام فان الحكومة ان تستسلم للمصاعب ولن تتقاعس في مواجهة التحديات ، ولكنها ستمضي في تعزيز الازدهار ونشر الخدمات وتنفيذ المشروعات واستقصاء الامكانات وتأمين المنعة وترسيخ النظام .

واسمحوا لي بعد هذا ان اتناول بقدر اوفى من التفصيل مـــا بدا في تقرير اللجنة وكلمات الاعيان المحترمين من نقد او نصح او توجيه .

اولا: لقد ورد في تقرير اللجنة المالية ان تقدير الواردات من رسوم التسجيل ومن الارباح الرأسمالية تقدير غير واقعي في ظل القانون المؤقت المعمول به .

لقد اعطى مشروع قانون الموازنة ايها الاخوة تقديرا مستقلا لكل مـــن رسوم التسجيل والارباح الرأسمالية ولا يوضح تقرير اللجنة ايهما هـــو التقدير غير الواقعي واظن ان رأي اللجنة انما ينصرف الى رسوم التسجيل لا الى الارباح الرأسمالية. ولهذا اقول بان الاشاعات التي انتشرت عن مصير قانون الارباح الرأسمالية والنقد حول نصوصه قد اصابت بيوعات الاراضي بالتأجيل واحيانا بالشلل ، وستكون لنـــا فرصة واسعة في عرض القانون المؤقت على مجلسكم الكريم للدخول في عرض حيثياته ومناقشة نصوصه، ومهما يكن من امره ، فان الحكومة ستصر عـــلى تقاضي حـــق الدولة في الارباح الطائلة التي يجنيها المضاربون والمتاجرون بالارض ، واذا اتفقنا عـــلى هذا الهدف فلن نختلف على الوسيلة الفضلى لتحقيقه .

ثانياً : ـــ لقد طلب تقرير اللجنة المالية رصد المخصصات الكافية لدفع التزامات الحكومة نحو المالكين الذين استملكت اراضيهم كما طلب التقرير تحصيل حقوق الدولة من الأشخاص الذين ملكوا وحدات زراعية في الأغوار .

واود ان اذكر هنا ان ما يستحق للمالكين حتى نهاية العام المالي ٩٧٤ لا يتجاوز ٢١٥ الف دينار بينما يستحق للخزينة على المزارعين مبلغ ١٫٣٠٥٫٠٠٠ دينار ولذلك يجيء رأي اللجنة المالية لمجلسكم الموقر في مكانه وستدفع الخزينة التزاماتها نحو المالكين كما ستتخذ الاجراءات الفعالة لتحصيل ديونها المتأخرة عـــلى المزارعين وفـــور التحقق مـــن المدفوعات والتحصيلات ستتخذ الاجراءات اللازمة لتنظيم ذلك:

ثالثاً :ـــ لا يتفق مع رأي اللجنة المحترمة الذي دعا الى اعفاء المكلفين المتأخرين من دفع الضرائب والرسوم والالتزامات المستحقة من اي جزء من هذه الالتزامات فليس من الحكمة في السياسة المالية مكافأة المتخلف او المقصر في اداء حق الدولة الذي فرضته القوانين والانظمة فمثل هذا الاعفاء يغري بالمزيد من التقصير والتخلف ومع ذلك سأكلف وزارة الماليـــة بدراسة امر الاعفاء من الغرامات المستحقة او مـــن جزء منها فقط . واذا تأكد للحكومة ان مثل هـــذا الاعفاء سيشجع المتخلفين على دفع استحقاقات الدولة بكاملها فستعمد الحكومة عـــلى اتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن .

رابعاً : ـــ اشار تقرير اللجنة المالية الى اهتمام الاعلام الاردني بالاحداث الخارجية اكثر من اهتمامه بشؤون البلد وقضاياه المصيرية ـــ كما ورد بالتقرير ـــ ولم تذكر اللجنة المحترمة تلك الشؤون والقضايا، فلهذا يصبح من الصعب اثبات هذا القول او نفيه ، ولا ادري اذا كان لدى الاخوة الاعيان الوقت الكافي الذي يمكنهم مـــن متابعة ما تنشره الصحافة ومـــا تذيعه الاذاعة وما يبثه التلفزيون وما يظهر في تقارير وزارة الاعلام ونشراتها حول موضوعات الساعـــة وقضايا البلد السياسية والاقتصادية ليتأكدوا مـــن ان الاعلام الاردني يعالج او لا يعالج القضايا المصيرية معالجة شافية وافية .

وعلى اي حال فان الحكومة ستولي هـــذه الملاحظة المزيد من دراساتها واهتمامها لعل بالامكان ان نجد سبيلا واضحا لاحلال شؤون البلد وقضاياه مكانا مرموقا في برامج الاعلام والتوجيه .

خامساً : ـــ تطرق تقرير اللجنة الى ان الرقابة والاتفاق

ليس على درجة كافية من الاحكام ، وان مـــن بين الاخوة اعضاء اللجنة المالية من تولى مسؤوليات هذه الرقابة وحبذا لو اشير في التقرير الى مواطن خلل الرقابة او مواضع عدم الاحكام ليكون بالامكـــان مناقشة الرأي مناقشة موضوعية وفي هذا الصدد فان الحكومة تقطع الوعد بأن لاتسمح بالعبث او التساهل بأموال الدولة وان تضع العدالة وسلطة القانون فوق كل اعتبار .

دولة الرئيس ، حضرات الاعيان المحترمين

لقد اشار الاعيان المحترمون السادة وصفي ميرزا وعبدالله الزريقات في كلماتهم الى الغـــلاء المشتشري الذي اخذ برقان العباد ولا سيما ذوي الدخل المحدود واني اود ان اذكر بان احد المرتكزات الاساسية لسياسة الحكومة المالية كما رسمها خطاب الموازنة كان تأمين المواد الغذائية في الاسواق وتثبيت أسعارها وقد وجدت الحكومة ان تلوم في هـــذا السبيل باستيراد المواد للغذائيـــة الرئيسية ودعم اسعارهـــا في محاولة للتخفيف من عبء الازمة الخانقة والحيلولة دون استغلال الجشعين والمحتكرين . على اننا يجب ان نعترف بأن الحل الامثل والطويل المدى هو زيادة الانتاج للمواد الغذائية الاساسية كالقمح واللحوم والالبان والاسماك والبيض وغيرها واذا أمكن لنا ننتج عـــلى الأقل ما نأكل فلن نكون بعد ذلك تحت رحمة الغلاء المستورد او قلة المواد الغذائية في اي وقت . ففي هذا البلد من الامكانات الزراعية والمراعي والمياه مـــا يفسح المجال لتحقيق هذا الهدف وسيكون شعارنـــا الانتاج والمزيد من الانتاج لحاجاتنا الغذائية الاساسية .

اما بالنسبة لبعض الملاحظات الاخـــرى التي ابداها العين المحترم السيد وصفي ميرزا فأود ان اؤكد له بأن جميع مؤسسات الدولة خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة بعضها بمقتضى قوانينها والبعض بقرار مـــن مجلس الوزراء كمؤسسة عالية ، كما ان قانون ديوان المحاسبة قد نص على ان للديـــوان مراقبة وتدقيـــق حسابات جميع الوزارات والمؤسسات التي تدخل موازناتها في قانون الموازنة العامة . كما احب بأن اذكر بأن الحكومة قد الغت انظمة اللوازم المختلفة للمؤسسات والوزارات واقرت نظاماً موحداً للوازم ويعمل به منذ اشهر . أما بالنسبة لتقدير الواردات المحلية فهو بالواقع تقدير محتفظ رغم الزيادة بنسبة ٢٣٪ والزيادة ناتجة عن زيادة اربـــاح الفوسفات الـــذي زادت اسعاره من اربعة عشر دولاراً الى ثلاثـــة واربعين دولاراً للطن الواحد والسعر في تصاعد مستمر كما ان الانتاج في تزايد مستمر وبقية الزيادة التي تقل عن ٨٪ فهي زيادة طبيعية ناتجة عن تطور الواردات . أما العين المحترم السيد عبدالله زريقات فقد تطرق الى المعادن والثروات الطبيعية في المملكة فأحب ان اؤكد له ان الحكومة جادة في مساعيها لاستخراج كـــافة الثروات الطبيعية في الاردن والاستفادة منها . وتجري الآن اتصالات واسعة مع عدد من دول العالم من أجل ذلك وبدون أي تمييز بينها فنحن لانتعامل مع الدول على أساس أنظمة الحكم فيها او عقائدها المختلفة وانما على أساس المصلحة القصوى لبلدنا العزيز .

تحـــدث الاعيان المحترمون او بالواقع تحدث العين المحترم السيد وليد صلاح بشكل خاص واعتقد بان الاخ كامل الشريف شاركه في بعض ملاحظاته وكذلك الاخ عبد الله زريقات عن السياسة الخارجية للاردن . وعن مؤتمر جنيف . وانـــا اشعر اني بغير حاجة الى تأكيد سياسة الاردن الثابتة المعلنة . فمؤتمر جنيف ليس سوي منبر دولي جديد لايضاح الحق العربي والدفاع عنه ، وقد عبرت الكلمة التي القيتها في افتتاح المؤتمر عن هذه السياسة ولاسيما عن الاصرار على الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس وتأمين الحقوق المشروعة للشعب

العربي الفلسطيني ولن يتغير موقفنا هذا الثابت تحت اي سبب وفي ظل اي ظرف . وتؤكد الحكومـــة عزمها على التعاون الوثيق مع الدول العربية الشقيقة ومع اخواننا الفلسطينيين في كل ما يعود بالحق العربي الى نصابه وبالارض العربية الى اصحابها .

وايضا وفي هذه المناسبة فقد اكد العين المحترم الاخ وليـــد صلاح والعـــين المحترم الاخ عبد الله زريقات ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية بين اهلنا في الضفتين الشرقية والغربيـــة . وضرورة صيانـــة وحدة الكيان ، واني لاشاركهم الرأي في ان وحدتنا كشعب واحد ووطن واحد وكيان واحـــد هي من اجل اماننا القومية واقوى دعائم بقائنا وهي الامانة التي نتشرف بان نحمل مسؤولية حمايتها والحفاظ عليها .

اثار العين المحترم الاخ كامل الشريف بشيء من الاسهاب موضوع الرقابة على الصحف ، واحب هنا ان اؤكد له بان سبب فرض الرقابة يرجع الى عدم تقبل الحكومـــة النقد ، فانا وحكومتي نرحب بكل نقد ايجابي بناء ونتقبله بمنتهى سعة الصدر ولكن الاسباب التي ادت الى فرض الرقابة على الصحف يعرفها العين المحترم بحكم صلته المباشرة بمهنة الصحافة . ولا داعي للدخـــول في تفاصيلها هنا ، ومـــع هذا فسنولي الموضـــوع الاهتمام اللازم علنا نتوصل الى الحل الوسط الذي اشار اليه الاخ كامل .

دولة الرئيس ، حضرات الاعيان الاجلاء في الختام اود ان اشكر اللجنة المالية والاعيان المحترمين على ما تكرموا به من توصية بالموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة كما ورد من مجلس النواب المحترم .

واشكركم جميعا على الروح الايجابية التي تجلت في مناقشة اليوم واضرع الى العلي القـــدير ان يمدنـــا بعونـــه في اداء الواجب وحمل المسؤولية ومواجهة الاحداث والايـــام وان يعزز فينا روح الاخـــوة والوحدة والتعاون في ظل جلالة الملك المفدى اعزه الله ورعاه وسدد خطاه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وشكرا سيدي الرئيس .

(تصفيق)

السيد الرئيس

ارجو ان ابلـــغ حضرات الاعضاء – اعضاء مجلس الامـــة جميعا – رغبة جلالة الملك بمقابلتهم يوم الاربعاء الساعة العاشرة بقصر بسمان ، والامانة العامة للمجلس ستتخذ الاجراءات الاخرى .

٧ – التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ واقراره .

السيد الرئيس

والان نأتي الى موضوع التصويت على الموازنة والموافقـــة عليها . فارجو تلاوة القانون مادة مادة والموازنة فصلا فصلا حسب الدستور .

وهنا تلا المقرر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة فيه وعليه بمجموعه ثم تليت الموازنة فصلا فصلا ووافق المجلس على كل فصل منها وبمجموعها وهذا هو نصهما بالشكل النهائي وكما سيرسلا للحكومـــة الموقرة .

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٧٤

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤) ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٧٤.

المادة ٢ – تقدر واردات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٤ بما يلي :

	الــواردات دينـــار	النفقـــات دينـــار
أ – الباب الاول	١٠٨ ٠٥٠ ٠٠٠	١٢٠ ٦٥٠ ٠٠٠
ب– الباب الثاني	٤٥ ٠١٧ ٠٠٠	٤٥ ٠١٧ ٠٠٠
المجمـــوع	١٥٣ ٠٦٧ ٠٠٠	١٦٥ ٦٦٧ ٠٠٠

المادة ٣ – يغطى العجز في الباب الاول وقدره (٠٠٠ ٦٠٠ ١٢) دينار من الزيادة في الواردات المحليـــة والمساعدات الخارجية ومن القروض الداخلية .

المادة ٤ – مع مراعاة احكام المادة (٣) من القانون :–

أ – تخصص الواردات المبينة في الباب الاول لتغطية نفقات الباب الاول .

ب– تخصص الواردات المبينة في الباب الثاني لتغطية نفقات الباب الثاني .

المادة ٥ – مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :–

أ – لايجوز الانفاق من المخصصات المرصودة الا بموجب اوامر مالية عامـــة او خاصة معززة بحوالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .

ب– لايجوز اصدار حوالات مالية لاكثر من ربع المخصصات المرصودة للنفقـــات الجاريـــة والرأسمالية ما لم تكن هناك اسباب خاصة لتجاوز النسبة المذكورة يوافق عليها وزير المالية / الموازنة العامة .

جـ – لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها كما لايجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

د – لايجوز الالتزام باي مبلغ يزيد على المخصصات الرأسمالية الواردة في الاوامر المالية الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

المادة ٦ – أ) يجري انفاق مخصصات النفقات الطارئة في الفصل (٤١) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من اللجنة الوزارية العليا لاغاثة النازحين .

ب) يجري انفاق مخصصات النفقات الطارئة في الفصل (٤١) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٧ – لايجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٨ – أ – يجوز نقل المخصصات من اية مادة من مواد النفقات الجارية (فيما عدا مواد الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠) الى النفقات الرأسمالية في ذات الفصل بقرار مـــن مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

ب – مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة لا يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى آخر في ذات الفصل الا بموافقة وزير المالية/ الموازنة العامة .

جـ – لايجوز نقل المخصصات من والى اية مادة من مواد (الرواتب والاجور والعـــلاوات) في المجموعة (١٠) من النفقات الجارية الى ومن اية مادة من مواد المجموعات الاخرى كـــا لايجوز استعمال المخصصات المرصودة في المادة (١٤) – اجور العمال من المجموعة (١٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية لتعيين اي موظف من الموظفين الذين تشملهم احكام المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ .

د – لايجوز تعيين الموظفين المنصوص عنهم في المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب معالي وزير المالية /الموازنة العامة .

هـ – يستثنى من هذه المادة (الفصل ٢) – مجلس الامة .

المادة ٩ – على الرغم مما يرد في اي قانون او نظام آخر يجري تحديد تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المدرجة مخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات الجارية المرصودة في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك الوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة .

المادة ١٠ – تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب المشاريع الرأسمالية بانتهاء ذلك المشروع او نفـــاذ المخصصات المرصودة له .

المادة ١١ – رئيس الوزراء ووزير المالية – الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)

اجمال الواردات المقدرة للسنة المالية ١٩٧٤

الفصل رقمه عنوانه	الباب الاول دينار	الباب الثاني دينار	المجموع دينار
١ — الجمارك والمكوس	٢١٣٠٠٠٠٠		٢١٣٠٠٠٠٠
٢ — الضرائب	٧٢٢٧٢٠٠		٧٢٢٧٢٠٠
٣ — الرخص	٤٤٥٨٠٠٠		٤٤٥٨٠٠٠
٤ — الرسوم	٤٨١١٨٠٠		٤٨١١٨٠٠
٥ — البرق والبريد والهاتف	١٣٥٢٠٠٠		١٣٥٢٠٠٠
٦ — الفوائد والارباح	١١٦٧٢٠٠٠		١١٦٧٢٠٠٠
٧ — الواردات المختلفة	٥١٧٩٠٠٠		٥١٧٩٠٠٠
مجموع الواردات المحلية	٥٦٠٠٠٠٠٠		٥٦٠٠٠٠٠٠
٨ — القروض الداخلية			
٩ — المساعدات المالية :			
أ — السعودية	١٤٠٠٠٠٠٠		١٤٠٠٠٠٠٠
ب — الكويتية	١٢٥٠٠٠٠٠		١٢٥٠٠٠٠٠
ج — الامريكية	٢٠٩٠٠٠٠٠		٢٠٩٠٠٠٠٠
د — أخرى	٤٠٠٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠٠
١٠— القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية			
أ — المساعدات الاقتصادية والفنية المتعاقد عليها	٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠
ب — القروض الخارجية :			
١ — القروض الانمائية		٣٤٢٦٧٠٠٠	٣٤٢٦٧٠٠٠
٢ — القروض المستردة			
٣— حقوق السحب الخاصة			
٤ — التمويل التعويضي			
٥ — قروض اخرى	٦٥٠٠٠٠		٦٥٠٠٠٠
ج — القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية المنتظرة		٧٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠
المجموع	٥٢٠٥٠٠٠٠	٤٥٠١٧٠٠٠	٩٧٠٦٧٠٠٠
اجمال الواردات	١٠٨٠٥٠٠٠٠	٤٥٠١٧٠٠٠	١٥٣٠٦٧٠٠٠

جدول رقم (٢)

اجمال النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٧٤

الفصل رقمه عنوانه	الباب الاول الجارية	الباب الاول – الرأسمالية خطة التنمية	الباب الاول – الرأسمالية عادية	الباب الثاني – الرأسمالية خطة التنمية	المجموع الكلي
١ — الديوان الملكي الهاشمي	٥١٩١٠٠				٥١٩١٠٠
٢ — مجلس الامة	٢٢٥٠٠٠				٢٢٥٠٠٠
٣ — مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	١٣١٢٠٠				١٣١٢٠٠
٤ — ديوان المحاسبة	١٣٤٩٥٠				١٣٤٩٥٠
٥ — ديوان الموظفين	٤٢٢٠٠				٤٢٢٠٠
١١ — وزارة الدفاع والقوات المسلحة	٤٣٦٠٠٠٠٠				٤٣٦٠٠٠٠٠
٢١ — وزارة الداخلية	٢٥٦٦١٠	٦٠٠٠٠	٩٠٠٠٠		٤٠٦٦١٠
٢٢ — دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية	٣١٩٠٣٠				٣١٩٠٣٠
٢٣ — الامن العام والدفاع المدني	٦٥٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠		٦٦٠٠٠٠٠
٢٤ — وزارة العدل	٥٠٨٣٣٠				٥٠٨٣٣٠
٢٥ — الشرعية	١٧١٦٠٠				١٧١٦٠٠
٣١ — وزارة الخارجية	١٤٨٨٦٠٠		٦٦٠٠٠		١٥٥٤٦٠٠
٤١ — وزارة المالية	١٣٦٩٦٢١٥	١٢٧٦٠٠٠	١١٣٦٢٥٦٠		٢٦٣٣٤٧٧٥
٤٢ — دائرة الموازنة العامة	٢٤١٥٠				٢٤١٥٠
٤٣ — الجمارك	٤٤٣٢٠٠		٦٩٧٥٠		٥١٢٩٥٠
٤٤ — دائرة ضريبة الدخل	١٨١٤٥٠				١٨١٤٥٠
٤٥ — دائرة الاراضي والمساحة	٣٧١٤٥٠		١٤٧٠٠		٣٨٦١٥٠
٥١ — وزارة الاقتصاد الوطني	٢٤١٠٨٠		٨٠٠٠٠		٣٢١٠٨٠
٥٢ — دائرة الاحصاءات العامة	١٢٥٩٠٠	٥٠٠٠	٢١٥٠		١٣٣٠٥٠
٥٣ — المجلس القومي للتخطيط	١٦٠٠٠٠	٧٧٤٠٠٠٠		٤١٧٢٤٣٥٠	٤٩٦٢٤٣٥٠
٥٤ — مجلس البحث العلمي	١٥٦٦٠				١٥٦٦٠
٥٥ — وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية	١٣٦٤٠٠	١٨١٠٠٠	٢٠٠٠٠		٣٣٧٤٠٠
٥٦ — سلطة المصادر الطبيعية	٩٩٠٧٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٦٩٠٠		١٦٠٧٦٠٠
٥٧ — وزارة الاشغال العامة	١٠٧٩٢٣٠	٧٥٠٠٠٠	٢٨٨٠٠٠		٢١١٧٢٣٠
٥٨ — وزارة الزراعة	١٣٠١٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٢٣٢٢٦٠		١٨١٣٢٦٠
٥٩ — هيئة وادي الاردن / المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده	١٥٠٠٠٠	٧٩٢٧٢٥	٤٩٤٨٥	٣٢٩٢٦٥٠	٤٢٨٤٨٦٠
٦١ — وزارة التربية والتعليم	١٠٨٥٠٠٠٠	٣١٥٠٠٠	٧٧٧٠٠٠		١١٩٤٢٠٠٠
٦٢ — وزارة الصحة	٣٨٨٤٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٢٨١٠٠٠		٤٢٩٥٠٠٠
٦٣ — وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٤٧٦٦٨٠	٨٣٠٠٠	٥٣٠٨٠		٦١٢٧٦٠
٦٤ — وزارة الانشاء والتعمير	٧٤٦٥٠				٧٤٦٥٠
٦٥ — مؤسسة رعاية الشباب	٣٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠		٥٤٠٠٠٠
٦٦ — مؤسسة مياه الشرب	١٣٤٨٧٠	٣٠٧٠٠٠			٤٤١٨٧٠
٧١ — وزارة الثقافة والاعلام	٢٤٤٢٧٥		٧٧٤٣٠		٣٢١٧٠٥
٧٢ — الاذاعة	٥٣٢٩٠٠	٢٦٢١٦٠	٢٠٥٠٠		٨١٥٥٦٠
٧٣ — التلفزيون	٩٩٧٩٠٠	٢٥٠٠٠	٤٥٠٠٠		١٠٦٧٩٠١
٧٤ — دائرة المطبوعات والنشر	٧٩٠٠٠				٧٩٠٠٠
٧٥ — وزارة السياحة والاثار / السياحة	١٦٠٧٧٠	٩٥٠٠٠	٣٢٠٠٠		٢٨٧٧٧٠
٧٦ — دائرة الآثار	١٢٥٢٦٠	٤٠٠٠٠	٣٥٠٠٠		٢٠٠٢٦٠
٨١ — وزارة المواصلات	١٧٤١٦٤٠	٧٠٠٠٠	٦٠١٨٠٠		٢٤١٣٤٤٠
٨٢ — وزارة النقل	١٨٩٥٠٠	١٨٧٠٠	٢٩٤٠٠		٢٣٧٦٠٠
٨٣ — الطيران المدني	٢٨٧٠٠٠	١٤٢٩٠٠			٤٢٩٩٠٠
	٩٣٠٣٢٠٠٠	١٢٦٨٣٤٨٥	١٤٩٣٤٥١٥	٤٥٠١٧٠٠٠	١٦٥٦٦٧٠٠٠